

Bu eserin;
kataloglanması, dijital ortama aktarılması ve
elektronik ortamda kullanıma sunulması
İstanbul Kalkınma Ajansı (İSTKA)'nın desteğiyle
İBB Kültür ve Sosyal İşler Daire Başkanlığı
Kütüphane ve Müzeler Müdürlüğü (Atatürk Kitaplığı)
tarafından gerçekleştirilmiştir.

Proje No	: İSTKA/2012/BİL/233
Destek Programı	: Bilgi Odaklı Ekonomik Kalkınma Mali Destek Programı
Projeyi Destekleyen	: İstanbul Kalkınma Ajansı (İSTKA)
Proje Adı	: Osmanlı Dönemi Nadir Eserlerin Kataloglanması, Dijital Ortama Aktarılması ve Elektronik Ortamda Kullanıma Sunulması
Proje Sahibi Kuruluş	: İBB Kültür ve Sosyal İşler Daire Başkanlığı
Proje Yüklenicisi	: Yordam BT Ltd. Şti.
Proje Uygulama Yeri	: Kütüphane ve Müzeler Müdürlüğü - Atatürk Kitaplığı İSTANBUL – Beyoğlu



سياسة فرنسا الاستعمارية

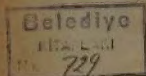
في شمال أفريقيا

وهي مقالات مصرية عن لجنة الأعلى الوطنيين (لاروفو اندريجين) عدد

٧٣ - الصادر في ٣٠ مايو سنة ١٩١٢ ياديس (٦) في فترة ١٦

من شارع مانت - سقيا الباعة *

ومقولة من جريدة « الطال »



١٣٣٥

729



İSTANBUL
BÜYÜKŞEHİR
BELEDİYESİ
ATATÜRK KİTAPLIĞI

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه نستعين والصلاة والسلام على النبي الامين وعلى آله
وصحبه اجمعين .

ولقد فقد يشير الشك عند الذين ليس لهم علم بما يقتضيه الافرنسيون
من السياسة الاستبدادية في مستعمراتهم الاسلامية وذلك لما اشهره
الافرنسيون عن انفسهم من دعوى المدنية وحب الانسانية واطاعة الام
الضعيفة و الى غير ذلك من الدعاوى الباطلة والاشاعات
الكاذبة

ولذلك استوصونا ان نأتي هنا برسائل كان قد نشرها كاتب كبير
في « الطاقن » وهي التي يمكننا ان نقول عنها انها « الجريدة الرسمية
الافرنسية والتي هي على كل حال جريدة تقصادية الخارجية الافرنسية
ومقالات كانت قد نشرتها مجلة الاهالي « لاريفو انديجين » الافرنسية .
وذلك ليكون لنا من شهادة الافرنسيين انفسهم اقوى مؤيد لاثباتهم التي

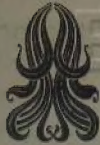
وجهاها ضد مديري السياسة الاستعمارية الافرنسية في شمال افريقيا المدعين انهم من امة مبدؤها حماية الامم المظلومة والاخذ بيد الضعفاء . وقد يستبد بعض الناس ذكر كرامتاني عليه في سياسة الاستبداد الجارية بالمستعمرات لولم تقل ان هذه الانتقادات صادرة عن افرنسي وهذه المقالات نشرت بصحيف افرنسية ايضا .
وها هي الرسائل :

- الرسالة الاولى : خطورة مسألة اهالي المستعمرات الوطنيين .
 - » الثانية : طريقة الحكم بالعنف الحاليه .
 - » الثالثة : نتائج طريقة الحكم بالعنف .
 - » الرابعة : هل يفيد كون المستعمرين احباب امتيازات ؟
 - » الخامسة : وسائل إيجاد المساوات المدنية وتوطيدها .
 - » السادسة : ضرورة وجود رابطة بين اهالي المستعمرات الوطنيين وبين الدولة المستعمرة .
 - » السابعة : في الاستعمار .
- وهذه الرسائل السبعة هي التي نشرها جريدة « الطائر » اسان حال وزادة الخارجية الافرنسية .

وتلي هذه الرسائل مقالة لجمعية الاهالي الوطنيين « لاريقوانديجين » في موضوع « مسيو لونو ومسألة الاهالي الوطنيين » ثم مقالة المسيو « غاستون فالران » في موضوع « حوادث تونس » وهي مقالة ضدها

احساساته عقب تلك الحوادث . ونشرها في المجلة المذكورة وتليها تين المقالتين بعد نشرتها هذه المجلة عن بقية المستعمرات او الاقطار التي ترجو فرنسا الاستيلاء عليها واستعمارها : كالجزائر وتونس والمغرب الأقصى والهند الصينية ولاوس ومدغشقر وافريقية الغربية وبلادالمغاربة الصحراوية وارحاء خط الاستواء في افريقية وافريقية الوسطى والسواحل الصومالية .

فهذه هي الرسائل والمقالات التي عزمنا على نشرها لكي يمحسص الحق ولا يكون للافرنسيين حجة على من يعترض سياستهم في الاستعمار من غير ابتناء جنسهم فقد شهد عليهم شاهد من اهلهم !



İSTANBUL
BÜYÜKŞEHİR
BELEDİYESİ
ATATÜRK KİTAPLIĞI

الساسة أو من الذين تهجم مصالح فرنسا الأفريسيين أنفسهم . ويظهر للذين لا يعرفون كيف يدرسون أحوال الأمم حالة الأمم المسكنة التي أوقفها سوء حظها بين يرائين رجال حكومة الجمهورية الجهتميين الذين لا يتقنون الله ولا يقيمون للإنسانية وزنا ولا يعاونون بنواطف الرفقة والشفقة التي لم تحمل منها الحيوانات ولكنهم تجردوا منها بعمامل الاطماع التي تقسى القلوب ولا تترك فيها ذرة من الرحمة .

وإن ذلك ليعرف ابتداء تلك البلاد الذين سال بهم سبيل المطامع الأفريسية في أي دركة من دركات الهوان والنذل السياسي والاجتماعي احلهم رضاهم باستيلاء اشدالأمم عداوة للإنسانية عموما والاسلام خصوصا على مرافق بلادهم ووضعها يدها على شئونهم السياسية والمدنية وعلى شفا أي حرف هار اوقفهم استسلامهم لارادة هؤلاء الاعداء اللدلاء . ولقد تساءلت المجلة عما سيكون عليه موقف المستعمرين بمدووح خطر الطريقة السياسية البينة على مصالح الأفريسيين أنفسهم وقالت هل يتنازلون عن امتيازاتهم عن طيب خاطر وعن رغبة منهم ؟

ثم اجابت بان المستعمرين الذين يستعرون بمكثهم ان يصنعوا ذلك فيتنازلوا عن هذه الامتيازات التي تعافها الإنسانية ولا ترضاهم الاضمار

ATATÜRK KİTAPLIĞI

المجتمعات . واما المستعمرون المشتغلون بالسياسة فلا يمكن ان يقوموا بذلك ولا يجوز ان ينتظر ذلك منهم لانهم هم علة الملل وجرة نومة البلاد الذي حاق بتلك البلاد السيئة الحظ .

فرنسا والمسلمون

الرسالة الاولى

خطورة مسألة الاهالي الوطنيين

هذه الرسائل التي جمعت تحت عنوان : « كيف تشكل افريقية الشمالية » نشرت اولاً في جريدة « الطمان » كما اخبرنا من قبل ثم أعاد كتابها نظره عليها وادخل عليها بعض تحريرات ثم نشرها في مجلة الاهالي الوطنيين « لافريواتديجين » ومقصده من ذلك ان يظهر لاحوال الأفريسيين كيف يجب ان يصالحوا بتشكيل افريقية الشمالية التي انسدت الاحوال فيها ولا سيما في الجزائر وتونس سياسة المستعمرين السياسيين هذه السياسة التي ليست فيها ذرة من مكارم الاخلاق ولا من بنواطف الإنسانية . فهذه السياسة الذميمة هي التي جعلت لمسألة تماس الاهالي الوطنيين بالاجاب المستعمرين هذه الخطورة الناشئة عن رد الفعل المتبادل بين المنصرين .

وقد كتبت هذه الرسائل بالوضوح والدقة والصحة اللازمة . ذلك ما بين الشئون على حقيقة احوالها وما لا يحتمل سبيلاً للإلتكارات والتقليد او التضليل سواء كان ذلك بإزاء أعضاء البرلمان الأفريسي وغيرهم من

وإذا قلنا وجوه الأفرنسيين الذين لهم علاقة بها - وكل الأفرنسيين كذلك - وجدناهم من أولئك المستعمرين الباسين أو من المساعدين على سياسة هؤلاء المستعمرين .
ولذلك فلا يمكن أن يؤمل منهم أن يغيروا سياسة اتبعوها ولا يجلبوا غمورا عليها .

ولا تحجة لذلك الأمل الذي أظهرته المجلة من أن تنطق الدولة « المستعمرة » بالحق ولا لذلك الاستسلام الذي أبدته بقولها أن حظ الرعايا والمحميين الأفرنسيين بين أيدي فرنسا .
فإن الجزائريين والتونسيين ماجر عليهم الوبال والعناء الاستسلامهم لفرنسا .

وما هو جدير بالملاحظة ما رشح في أذهان الأفرنسيين من أن فرنسا ستتمكن من الاستفادة بوضعها الحامية على المغرب الأقصى لتفادتها من من القطرين الجزائري والتونسي الاستفادة سيكون لها تأثير على مستقبلها وهذا ماجعل تلك الجريدة تقول . أن فرنسا بزيادتها لملكاتها بوضع الحامية على المغرب الأقصى ستزيد بنسبة جسيمة تأثير شمال إفريقيا على مستقبلها وإن هذا التأثير سيكون أما حاسرا سمعيا وأما نجلا عسكريا .
عليها وذلك بحسب السياسة التي ستبناها نحو الأهالي المسلمين .

ومن ذلك يتبين أولا اعتقاد الأفرنسيين بإمكان وضع فرنسا حابتها على القطر الذي لم تستطع أن تقدم في داخله منذ تهجمها عليه ظلمًا

وعذوانا . وثانياً إن الأفرنسيين مهما ظهروا بمظهر المخالف لسياسة حكومتهم فإنهم في الحقيقة مشتركون في أطماعها راغبون في الاعتداء على استقلال الممالك الأخرى ولاسيما الإسلامية منها وإنهم يخالفون الأشخاص - أشخاص رجال الحكومة - لغايات شخصية ولكنهم لا يخالفون التيار المتدفق من تمصيص الدمع وحقدهم على المسلمين .

وبما يؤيد ذلك قول المجلة فيما بعد « أننا لبنا إلى الآن مترددين بين خطتين متناقضتين وإن عدم التصاق خطتنا وعدم ارتباطها بعدان أزمة ستظهر قريباً إذا لم يستقر رأينا على اتخاذ خطة ثابتة .

فخطة الحكومة الأفرنسية في الجزائر وتونس وفي المغرب الأقصى - إذا تم ما يرجونه من وضع يدهم عليه وتثبيت سلطتهم في أعناقها - هي خطة سيئة للتردد الواقع في تطبيقها وإن الواجب على الحكومة الأفرنسية هو توحيد هذه الخطة أو بعبارة أخرى جعلها أكثر ارتباطاً والتصاقاً أو بعبارة أصح جعلها مبنية على عزيمة قوية لا يحصل فيها تردد ولا إحجام ! فكأنما لم تكف تلك العزيمة التي جعلت خطة الاستعمار الأفرنسية خطة جهمية رأى الناس في كل أنحاء العالم تأثيرها على أولئك الذين استسلموا لأشد الأمم عداوة للإسلام وأشد الدول عداوة للخلافة الإسلامية إذا قارنا بينهم وبين الأمم التي استولت الأمم الأخرى عليها .

وسرى في بقية الفصول ما يوضح الحالة السيئة أحسن توضيح .
ويشعر الأفرنسيون أن شمال إفريقيا بقطعه نحو خمسة عشر مليوناً وإن الأفرنسيين سيضطرون إلى إدارة شؤون هذا العدد الكبير بهذه

الادارة التي يزيد بها صعوبة اعتقادهم أن المسلمين امة جامدة لا تقبل التغير ولا التبديل . وبلاحظ الكتاب ان هذا الاعتقاد لاساس له من الصحة .

وبلاحظ ان امة التي كانت من قبل متفككة لاربابطين اجزاها لعدم وجود المواصلات المقربة للجزء الآخر قدصارت الآن مرتبطة بالسلك الحديدية والتلغراف وبالجزائر خصوصا الحنة جزائرا افريقية التي صاروا نشاؤها حديثا والتي يتفق محرروها فيما بينهم على كتابة ما يكتبون .

ان افريقية الشمالية (بما فيها تونس والجزائر والمغرب الأقصى مجتمعة) مأهولة بنحو خمسة عشر مليوناً من الاهالي الوطنيين الاصليين الذين سيكون علينا ان نذير امورهم .

ولقد بقي الناس مدة طويلة يعتقدون ان هؤلاء الاهالي المسلمين جامدون ومستعمون على اى تغيير . ولكن ليس هناك شئ من ذلك في الجزائر وتونس اللتين هما خاصيتان لنا منذ مدة طويلة ترى ظواهر امرين عاملين على تغيير احوال هذين القطرين وهذان الامران هما :
اولا — كان الاهالي قبل استيلائنا على الجزائر وتونس متفرقين جامعات ليس بينها وبين بعضها اقبالا من العلاقات وليس لها مع بعضها علاقة اصلا . ولكن في هذه الايام نجد اموالهم خضوعهم لسلطة واحدة عاملا على ان يوجد عندهم وحدة احساسات لم يعرفوها من قبل . فانهم بوجود مسيطر واحد عليهم جميعا صاروا يشعرون بان حقوقهم متضامنة

متكافئة وان ذلك لمحسوس الآن في الصحافة الاهلية التي كان اتجاهها ناديا خاصا بهذه السنين الاخيرة .

وان محرري الحس او السبت الجرائد الاسبوعية التي تصدر سواء في تونس او في الجزائر لم يعرفون بعضهم ويتداولون ويشترون في طرق المواضيع الكبيرة .

وان هذا الاشتراك في الاحساسات لا يمكن ان يزيد بزيادة الفصال اجزاء افريقية الشمالية وتكوينها لمجموع مشكل تشكيلا متينا بطرقها الحديدية وتلغرافاتها ومحافاتها وانتشار تعليمنا المستمر .
لم يكن يخاف قبل الان الا من الحركات الثورية العامة .

ثانيا — ان التعليم يندشر في بعض مراكز الجهات القبالية التي اتى اليها مديرون مبالون الى العرب افتتحت فيها مدارس عددها كاف لقبول نحو النصف من الاولاد الذين هم في سن الدراسة (مركز دراج الميزان المختلط ٤٩٠٤٦٨ وطني ٣٤ مدرسة اهلية ٦٠٠٣٨ تزيد من ٩٠٨٥٠ تبدأ موجودين في تلك الجهة)

وان هؤلاء الاطفال للدايون جداً على الدراسة . فيكون بناء على ذلك انه في بعض الجهات نشأ ثابتة تستعمل اللغة الافريقية بطلاقة تامة . ومن جهة اخرى اذا كان عدد الشباب المسلمين الذين يرغبون في تعليمنا اهالي — لا يزال ضعيفا فانه ليس بما لا يذكر اذان في المدرسة الصادقية في تونس ٣٦٢ تلميذا واحصاءات سنة ١٩٠٩ تبين انه كان في مدارس الجزائر ٥٥٦٢ .

بعضهم يستمر في الدراسة العالية الى ان يصيروا دكاترة في الطب او في الحقوق .

فلا ان هذه الوسيلة تتكون نجة متعلمة لم تكن قد وجدت من قبل . وان من طبيعة الامور وذلك كما رؤى في مصر وفي الدولة العثمانية وفي ايران وفي الصين ان هذه النجة المتدرة تتحرك بسرعة من القبض على ازمة الافكار في افريقية الشمالية كلها . فان هذه النجة عندنا افكار . ومتى ظهر لكثرة الاهالي الوطنيين ان هذه الافكار يمكن ان تساعد على اصلاح حقلها صير لهذه الافكار قوة وتأثير لا يقاوم .

وقد رأى الناس لذلك مثالا في تونس بمقاطعة الترام . فأي منظر تقدمه لهذه النجة التي - توجد الرأي العام للاهالي ؟ اننا تقدم لها المنظر الذي كنا نبديه قبل وجود هذه النجة . وانما بتعليمنا اياهم في مدارسنا . وبتأثيرنا لهم مبادئ العدل عدما فاشا نجعل الاهالي الشبان الذين يمكنهم ان يحكموا على مايجوز حولهم . وماذا نريهم ليحكموا عليه ؟ حكومة استبداد وظلم وخوف لا يلقى الا ان يوجد عندهم غير عاطفة الشعب .

وكيف لا يرى احدا من هذا الاهال بل هذه الفئة من الشعوب التي هي ايضا غرس عدم التبصر التام تعرض مستقبل بلادنا للضياع ؟ فإذا كان يعتقد ان مبادئ العدالة المؤسسة عليها اجمعية لا يمكن تطبيقها في افريقية افلا يقتضى العقل السليم بان لا نعلم هذه المبادئ للشبان الوطنيين ؟

وفي هذه الحالة تقتضى علينا الحكمة ان نصنع ضد ما نصنع الآن . فيجب حينئذ ان نقفل المدارس في وجوههم . وان نحرم عليهم تعلم اللغة الافرنسية التي هي اقوى الوسائل للنشر افكار العدالة . وان نشهر حربا عوانا على تلك النجة المتدرة التي لا يمكنها الا ان تكون عدوتنا بتأثير طريقة الحكم الحالية . وان نجعل الاهالي الوطنيين كلهم في الجهل والضلالة والذل والهوان .

ولكن يجب ان لا يغني الانسان عن نفسه انه قد فات الوقت لمحاولة الرجوع هكذا الى الوراء . ولقد تغير الاهالي الوطنيون فلم يبق للخوف تأثيره السابق عليهم ولما اخذ الشبان السبعة التونسيون في يوم ١٣ مارس الاخير . كال المقصود من ذلك بدسها بوقف مقاطعة الترام . ولكن لتحقيق هذا الرجاء تماما . لان الوطنيين كانوا قد بدأوا المقاطعة للحصول على مساواة الوطنيين للايطاليين في المعاملة . واما الآن فان انضمت الى هذه الفئة امة اخرى الا وهي ان السبعين الف مسلم يستمرون على المقاطعة للاحتجاج معللين لهم لا يريدون ان يعاملوا معاملة القطعان من الاعنام .

ومع ذلك فلنفترض ان هذه السياسة الجائزة سياسة سد الاغواء يمكن ان تنجح في الآراء لتجلب ؟

اولا - منذ ثمانين سنة لم يستوطن الجزائر الاسيما واثنا وخمسون الف اوروي . وفي مدة ثلاثين سنة لم يقيم في تونس غير مائة وخمسون الفا .

فإذا بقيت الحال على هذا المتوال فانه تلزم اقرون لمتساوي عدد السكان الاوروبيين عدد الاهالى الوطنيين الاصليين فينتج عن ذلك اننا طريقة الحكم بالضغط على الاهالى الوطنيين تجعلنا نأزجهم منا الى تلك الدثار الايتوطنون فيها الا توطننا غير حقيقى وقصرهم دائما في احتياج الى قوة عسكرية من الدولة المستعمرة لاجبار الاهالى الوطنيين للرضوخ الى هذا الحكم الشديد الوطأة .

ثانياً — ان افرنسيي الاصل قليلو العدد بين الاوروبيين فهم اربعون الفا في تونس وثلاثمائة واربعة آلاف في الجزائر .

انهم من جهة طنى عدد الطليان عليهم ومن جهة اخرى غرهم عدد الاسبانيين . فخطرة الضغط تمنع افرنسيين من امكان الاعتماد على المنصر الوطنى واستخداه ضد المنصر الاجنبى .

ثالثاً — ان الاقتراع (للخدمة العسكرية) موجود في تونس منذ مدة طويلة وقد ادخل اخيرا الى الجزائر . ويؤمل ان تستفاد منه قوى عظيمة .

فإذا كنا نأخذ هذه القوى من اهالى مستائين متباين الجوارى الى جرت اخيرا في طاس تدلنا على اننا سنعرض الى الوقائع المؤلمة . رايها — اذا كان هؤلاء الحشم عثمانيوننا يقبلون طوعا برغبتهم ساطلتا فانهم يضيفون قوة عظيمة لفرنسا .

واكن اذا كانوا يبقون مستائين فان افريقية الشمالية تكون سببا لنصف بلادنا الى حد لا يمكن مداواته .

وفي حالة حدوث زوينة سياسية فبدلا من ان يستمد منها يضطر حثثذ الى استخدام قسم من الجنود الافرنسيين لمراقبة اهالى المستملكة وابقافهم لدى الطاعة .

ولكن اذا كان يفكر في ان مبادئ العدالة عندنا يمكن تطبيقها في انحاء افريقية الشمالية كما تطبق في فرنسا نفسها — وليس لنا ان نبدي لفرانسا ان هذا هو رايها — فيجب حثثذ ان لا يكتفى بتصرفات قاصرة على الاقوال بل ان تطبق الافعال على الاقوال .

ولقد اقترح مجلس النواب حلة مرات ان يطلب من الحكومة اتخاذها في افريقية الشمالية سياسة المدنية والعدالة وصرح بان غير هاته السياسة لاناقى بحجر في تلك الجهة ولا يحقق امل فرنسا ويثبت قدمها هناك الاساسية المدنية والعدالة اللذين هما امران من الامور التى تشغل مدارسا شغلا متواصلنا في تعليم نخبة الاهالى ما هيها .

وقد سارت هذه النخبة لاشجملها فيعد ان جهزت النخبة الوطنية بهذه الكيفية هل يمكن تصور انها لاتدرك مخالفة افعالنا لاقوالنا ؟

ان سياسة المدنية والعدالة لاتشمل انتخاب حلة خطط للسلوك بل يجب ان تضمنوا كاول نتيجة لوجودها انتهاء حكم العنف الذى يجبر الاهالى على تحمله .

ان هذا الحكم معروف قليلا جدا من افرنسيي فرنسا . ولوحصات لهم عنه فكرة جليلة لراى فيه اكثر الافرنسيين ما يستفقدون .

المقالة الثانية

حكم العنف الخاطئ

قال ذلك المكاتب :

تعودنا في أثناء دور الاستيلاء والمكافحة من سنة ١٨٣٠ إلى سنة ١٨٧١ أن نرى أن تلك الديار عدوا يجب علينا القيام العرب في قبة وغرس الجزع في قلبه ناشد العقوبات ضرامه وتعودنا أن نجد «المستعمر» من أبناء فرنسا معرا على أذلال ابن تلك البلاد ذلك العدو المين .

وفيما - بعد أربعين سنة من صلح وصال وامن نظر إلى الوطني بنفس العين التي كنا نلظر بها اليه في دور القتال والقراع ولقد توارى الحاربون للأفريقيين في أثناء ثورة ١٨٧١ . في أحداثهم . ومع ذلك فإن فرنسا لا تزال تعاقب الأبناء على ثورة الأباء . فماذا جاء هؤلاء الأبناء ؟ ولما ذا تعاقبهم فرنسا ؟ . من ذا الذي يستطيع أن يجيب على هذين السؤالين بجوابي معقول ؟ .

إن الأهلالي الوطنيين لا يزالون إلى الآن في مركز القنوين المجهولين المحكوم عليهم أن يؤدوا إلى الغالبيين القاهرين جزية قاسمة لا تظهر تنوء تحت عبثها الخلال الكواهل !

وهذه المرامة القاذرة تبسح عليهم بفتكبين أولها عدم المساواة في حمل المارم والأعباء الحكومية . وثانيها عدم مساواة في الاستعانة من مقام المراسيات .
عن التساواة في المارم والأعباء :

أما تلك الوطنيين في الجزائر عرضة عليها أثاث الخصول لا توجد أثاث للماشية . وأما أملاك الأفريقيين واليهود في تعرض عليها ضريبة .

وفي سنة ١٩٠٨ وهي آخر سنة توجد لدينا أجدادها الرأعية نجد أن الأهلالي الوطنيين قد أحدث منهم ضرائب تقدر ١٧ مليوناً على ٣٠٤١٩٠٧٧٥ هكتاراً مزدوجة من قبل هؤلاء الوطنيين في حين أن «المستعمرة» وازدية وتسعين الفأوملة وحسين هكتاراً «الجزيرة» بها الأوروبيون لم تأخذ حكومة الجزائر عنها شيئاً واحداً !!!

وهذه الامتيازات قد أوجست بها خلاصاً من التجارة فإن الأهلالي الوطنيين يفيدون مواشيم في سحلات الحكم مغادياً مستعمرين الفرنسيين أو باسماء يهود يشغلوا من قسديد ضرائب الحكومة الساعطة بتقديم آخر اخف نقلاً من تلك الامتيازات .

ومع ذلك فإن الأهلالي الوطنيين مبرحون على كثير من أنواع «السحرة» «الآشنة» فيها المستعمرين ولا اليهود : «الفر» «سحرة» «حراسه الغابات» «سحرة» «الجراد» «التي سحرة الثقلبات الرسمية» «التي» «سحرة» «الصياط» «التمطر» في المدن وقديان مسيو جود هذا النوع

الأخير من « السخرة » أسما ولكن كثيرا من البلديات في بلاد الجزائر لاتزال تسلمها وقد قدر احد الضباط الافرنسيين في كتاب نشره عن « الاستعمار » الافرنسي في شمال افريقية تقديرا صحيحا لمبلغ مائتاوية قيمة هذه الاشغال فانه قد قدم بخدمة واربعين الف فرنك عن الناحية الواحدة المتخلطة التي تشمل على خمسة وعشرين الف ساكن .
فيكون الوطنيون بذلك ايضا يدفعون عدة ملايين وهي ضريبة خاصة وحيدة في نوعها .

وفي تونس قد توسلوا ايضا بطرق عجيبة وحيل غريبة الى جعل الأوروبيين لا يدفعون الضرائب المقررة . فهم لا يدفعون لأشربة شخصيه ولا بلديات ولا مكلفيات تقديريه . اي لا يدفعون شيئا من هذا القبيل الا من غيره لاجل مزارع كرومهم ولا عن مزارع علفهم وأما يدفعون فقط جزء من غلاتهم من ضريبة مزارع القمح والشعير .
ويوجد بناء على ذلك في الوقت الحالي في الديار التونسية ثمانية واربعه وتسعون الف هكتار من الاراضي المغطاة من الضرائب لانها من اعلاك مستعمرين او من املاك اجانب .

لهذا مددت السكان الاجانب بمنزلة الامتيازات الخاصة بهم عن الاهالي الوطنيين . يمتلكون نفقة اعلى كثيرا في معاملة الحكومة لها عن سكان البلاد للسليين .
عدم المساواة في الشاغل ان عند التبة على حمل الوطني المسلم محروما من حقه وصحته في الاستماع من جميع القوانين . لا يوجد وسمون بشكل ظاهر جل في قوانين الجزائر .

وان ايرادات ضرائب الاستهلاكات المجموعة والمدونة تحت اسم عوائد البحر - تبلغ قيمتها نحو الالفية ملايين في كل عام - لتقسم بين النواحي بحسب نسبة سكانها .

ففي النواحي المشتركة التامة الاختلاط جعلت قاعدة الحساب فيها مراعاة ان الأوروبي الواحد يساوي ثمانية اشخاص من المسلمين وان هذه الطريقة في الحساب يمكن ان يوجدوا لها مبررا من ان الوطني المسلم يستهلك من الخواص الضريبة اقل من الأجنبي .

وفي النواحي المشتركة الاخرى لا يقبلون نسبة عالية مساهمين الى افرنسي واحد او يهودي واحد . بل افروا نسبة اربعين مسلما الى افرنسي او يهودي واحد اي ان الافرنسي الواحد او اليهودي الواحد يساوي اربعين مسلما في نظر الحكومة التونسية الافرنسية .

على ان المسلم التونسي سواء كان قاطنا خارجة غير تامة الاختلاط والاشراك او كان ساكنا في ناحية مختلطة عادية - يبقى مقدار استهلاكه من الخواص واحدا في الحالات .

فمن اين ان حقيقة هذا الفرق ؟
ان من هذه الوجهة : الا وهي انه حيث ان الأوروبيين يملكون القدرة في النواحي غير التامة الاختلاط والاشراك . وعنت في جعلهم يتمتعون بالاستفادة من تلك المبررات ولو كان ذلك بصورة مصر صانع الاهالي المسلمين اصحاب البلاد .

فهذا النص دلتاح انه بهذه الطريقة الرسمية جعل البلديات

الجزائرية تعامل الوطني المسلم بالطريقة المعلومة التي هي نتيجة طبيعية لذلك .
وان عدم الجديان المستمر القرائح في استنساخ الوسائل لاجراء السلم على
قديم الضرائب . ولولاك هذه الوسائل عبر مقولة شرطا . ولكن عسما
يكون ان اطلق الامم الداجمة . بهذه طرق المستكرمة . بصير الوطني
المسلم كما لم يكن .

وان التوحيد والاشكال المؤسسه عليها النواحي الشامة الاحتياط .
لتسهر وتيسر لهذه البلديات طرق الخروج من الخدمه في اقتراح
المشكرهات من الاستبداد والاستعباد والنصب بكل الوسائل . - اذا
كان لهذه البلديات ميل الى هذا الامر .

وبالنظر الى ان الاوروبيين قليل عددهم في هذه النواحي وان هذا العدد
القليل لا يدفع ضرائب او يدفعون ضرائب ضعيفة المقدار جدا . فان
هذه النواحي التي يبلغ عددها ٣٦٨ لم تكن لتتمكن من الحياة ولو تكن
لديها ايرادات اخرى . -

مالا صنعوا ليوحيدها لها لرباب حياة . - هذه النواحي دوسا بلعية
تكون ضرائبها من ايات تلك البلديات عليه كثيرة الاموال .
وهنا هي حصص ايتا توضح الشرق التي . عت بر الاهالي في هذه النواحي :
هشبر سبب - ٥٣ اقرنى و ١٩٦١ تسلم في قتل العرشية
٥٠ اقرنى و ٢٣٥٣ وطني مسلم مقلع ١٥١ اقرنى و ٨٨٦٠ مسلم .
وليس و ١٠٦٤ اقرنى و ١٢٧٧٩ وطني مسلم . تيزى وزو و
١٠٨٧ اقرنى و ٨٦٦ و ٢٧ وطني .

فيرى من ذلك ان الافرنسيين يكونون الاقلية التي تكاد لاتذكر من
جهة العدد وان الوطنيين المسلمين يكونون الاغلبية العظمى .
فما هي حقوق هذه الاقلية التي تكاد لاتذكر ؟ - حقوق استبداد
مطلقة .

وهي حقوق هذه الاكثرية العظمى : - لاحق لها قطعا :
ان الانسان يستصعب ان يعتقد عدم وجود حق واحد لهذه
الاكثرية العظمى . ولكن الحقيقة التي لا ريب فيها ان هذه الاكثرية
لاحق لها :

فوطنيون لا يمكنهم ان يتصخوا او يسيوا اكثر من ربع عدد اعضاء
المجلس البلدى وهؤلاء الاعضاء الوطنيين لاحق لهم في انتخاب اعضاء
المدينة ومما يويه . فيكون الافرنسيون في نخل من عدم اقامه وزير
للهؤلاء الاعضاء الوطنيين ومن عدم الاهتمام بهم . وان الثلاثة
والاخرى اقرسى الذين يكونون الجالية الافرنسية في هشبر سبب يجب
ان يكون منهم من ١٣ الى ١٥ منتخبا .

وهؤلاء الاثنا عشر اهل خمسة عشر متخبا يخصص بايديهم على اربعة
مصالح الف مساهمة واحد وخمسين من الاهالي الذين يكونون تلك
الناحية والذين هم في حالة شبه عسما حالة اليهودية .

ان الفيزايت العامة لحكومة الجزائر والولايات الجزائرية عندما تكون
مكتسبة للمنافع العمومية - يمكن ان يقال ان المسلمين يتفهمون بها كما
يفهم الافرنسيون المستعمرون . ولكن في المصروفات المتعلقة بالمسالح

المجلة - وعلى الأخص في مصر وفئات البلديات - سواء كان الأمر متعلّفاً على محكم الصلح أو على مراكز الشرطة (البوليس) أو المدارس أو اقبول في المدارس على مصاريف الحكومة - أو على طرق الدفاع، طبقه أو على حقائب الماء أو الأسواق - فإن المستعمرين يجمعون أنفسهم معظم مصالح الاعتداءات - ولما المسلمون الوطنيون شعروا أنهم لاحق لهم في ذلك أصلاً على أي وجه كان .

وتنتج كل ذلك : يمكن أن يعرف الأساق ما يمكن أن تكون في فكرة كتبها على أن تفكر على المعركة من تسان بلا خط كما يمكن الأساق أن يرأسوا هذه المدينة - فكل الجهد تشتمل على ١٠٣٤٥ أفرنسي و ٢٤٧٠٠ و على هؤلاء المسلمين هم الذين يدفعون مقداراً كبيراً من ميزانية البلدية ومصاريفها من ناحية عامة من وجوه الأفرانسين في هذا الحزب - لا توجد طريق واحدة يمكن أن تسير فيها الحرية للذهاب إلى ماضي مبدئى إلى مبدئى وسيدى القوى وراء هذه الحجابين الخلفيين الذين هما عنصران من العنصر والفرق والفرق يعرف في شمال أفريقيا

فهذه الأثران الخلفيان لا عيب لهما سوى أنها وجدت في فرنسا جميع سكانها وطنيين وهذا لا يوجد بينهم مستعمر - أو دولي واحد - فإن فكرة هذه طريق إلى الفرنسيين لم آت إلى المجلس البلدى - وهي أن المسلمين الوطنيين يمكنهم أن يكونوا أعضاء عندما لا يحضر لهم إلا سبب الأهمال وعدم الأهمال بأمرهم وشأنهم - وجبنا لا تطرقه

إلى الحد الذى لا ينظر إليهم فيه إلا بين السخط الذى لا ترى فيه إلا مساوياً ولا تريد بهم الاثماً .

وفي ناحية ميزابوا يحكم ٢٠٠ أفرنسي ٧٩٥٦ وطنياً مسلماً . فهؤلاء الوطنيون المسلمون لم تقض لهم مدرسة واحدة بل أن المقاوم السيد اسماعيل لما طلب فتح مدرسة لهؤلاء المسلمين وجد أشد معارضة من المجلس البلدى الذى لا يريد أن يكون هناك تعليم إسلامى للمسلمين . وإن هذين المثالين لا يمكنان من معرفة ما يجري في البلديات الجزائرية ومن الحكم على أفعال هذه المجالس وعلى بيئات نحو المسلمين الوطنيين وإننا لا نقترف مبالغة إذا قلنا أن ذلك من مخازى امتنا .

وبإى وجه تبرز هذه الضرائب الفادحة الخارقة للعادة التى ضربت على الوطنيين بل التى ضرب بها الوطنيون ضربة تروح بهم الأبد ؟ لا يوجد شيء يبرز هذا الظلم الجليل غير ... غير حق مقتنح البلاد في الاستبداد والاستبداد !

وكيف يتبرر توزيع مصروفات الميزانية على هذه الطريقة التى تجعل الاستفادة من هذه المصروفات والفتح بها قاصرة على الأفرنسين المستعمرين دون أهل البلاد المسلمين ! هذا الحق أيضاً ، حق المنتنح المدوخ للبلاد ! فهذه العشرون مليوناً من الضرائب الخارقة للعادة والتى تحير الأهالى المسلمين على تقديمها في كل عام ما هي في الحقيقة ونفس الأمر لاجزئة حرب حقيقه .

بل ان ايرادات الضرائب العادية التي يستفيد منها الافرنسيون
المستعمرون ويستمتعون بها دون الوطنيين المسلمين ما هي ايضا اجزية حربنا .
واننا ننتهش من ان الوطنيين المسلمين لا يتوفون نجونا ولا يشكرون
فضلنا ولا يثنون علينا اكثر مما يصنعون !

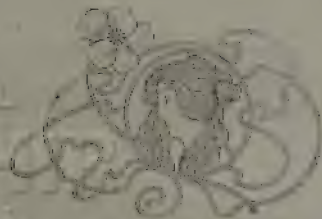
المقالة الثالثة

تأجيل الحكم بالاضطهاد والعنف

ان المستعمرين و الافرنسيين ومن حدا جدوهم وعد في رسمهم
يعفون من دفع قسم من الموائد . ولكنهم بالرغم من ذلك يتصرفون
بصرف الملك المطلق الاستبداد في صرف المزايا .
وان وجود هذه الامتيازات التي يتار بها المستعمرون الافرنسيون
واليهود لده وخامة وحشر عظيم وذلك .

لان في المداواة بصفة دائمة بين المنصيرين . وبما ان الاهالي
المسلمين هم الذين يحملون عدا الغرم التي عليه هم للمستعمرين ولا
يمكن اصلاح حال المسلمين الوطنيين الا بمسعى الطرق الثلاث الآتية :
اما تقليل عزمهم وتخفيف ثقل احمالهم ، وهي ما يستدعي جعل
المستعمرين يردون مقدار ما يقدمون من الموائد . واما اعطاء الاهالي
المسلمين حصة حصة في مصاريف المزايا ، وهو ما يستدعي تقليل حصة
الملك للمستعمرين في الاستفادة من تلك المصاريف . واما منح المسلمين
الوطنيين حقوق سياسية تسمح لهم بمطالبة الاصلاح المؤدى الى حصولهم
على الامرين لتقدمين .

وان للمستعمر الذي حصل على الامتيازات المحصنة بمصالح الاهالي



المسلمين لا بد من ان يحميه حب المحافظة على هذه الامتيازات والحرص على بقائها ، خصما غيدا وعدوا ليدوا للوطنى المسلم الذى تستدعى مصلحته تقليل مضار الامتيازات .

ثانيا . ان وجود الامتيازات الحالية يحدث في الموائد والاخلاق تأثيراً وتغييراً . وذلك لان المستعمرين عندما يرون ان الاهالى الوطنيين المسلمين ينصب حقهم رسماً لا يمكنهم ان يشعروا تأثير سرياً ذلك الى معاملاتهم الخاصة لان ذلك في طبيعة البشر . وكب يسون في معاملتهم للوطنيين ما تذكرهم به المؤسسات الادارية وغيرها كل يوم من انهم فاقوا بلاد هؤلاء المسلمين وساعدتهم الذين يقضون ايديهم على زمام السلطة ولديهم الحول والقوة الذين يسيطرونهم على الاهالى الوطنيين .

وكيف لا يستفيد الذين لا يراعون ما يأمربه الوجدان والضمير ليخرجوا عن الحد في استئثار سوء حالة المسلمين عندما تسخ لهم فرصة موافقة .

ثالثا ان امتيازات المستعمرين تمنع ادارتنا الافريقية من النظر في شؤون المسلمين المشتركة بالتزاهة اللازمة . بل تخيرها ان تحذف تكون دائما ضد المسلمين الوطنيين .

وهذا اشد تأثير هذه الامتيازات خطورة وخطرا . فان وجب اطلاع افرنسة على احوال تلك الاقطار متوطنة هذه الادارات . ووجود تلك الامتيازات يجعل في خارج الامكان تأدية ذلك بصديق واخلاص .

وانه ليس من العدل ان يقال ان هذه الادارات تريد السوء للاهالى الوطنيين المسلمين . فانها خصوصا في السنين الاخيرة قد اشتغلت بنشاط في اصلاح احوال هؤلاء الاهالى المادية . موجودة على قدر امكانها مؤسسات المعاونة والمواودة . ولكنها بما انها مكلفا بتطبيق حكم المنف الذى يجبر المسلمين على دفع الترانسات الباهظة لمنفعة المستعمرين فانها لا يمكنها ان تصنع غير السير في السيل الذى تدفعها فيه ضرورات هذا الحكم .

واولى هذه الضرورات هي منح اى مناقشة كانت فهذا الحكم الذى لا يمكن تبرير وجوده لاشرا ولا بكونه وسيلة نافعة . لا يمكن ان يدوم الا بالسيكوت عنه وعدم الكلام فيه . ولذلك فان قوة هذه الاحوال تؤثر في تحويل ادارتنا على اعتبار طرق القاء الرعب في قلوب الاهالى المسلمين من الازمة لتوطيد الامان لان هذه الوسائل تقيد هؤلاء الاهالى باغلال السكوك الذى يجعلهم ككأ والصناعة العمياء التي تجعلهم انصاما صخرة مضيئة .

والغرض الاحتياج ادارتنا الافريقية الى الاستبداد المطلق لاحبار المسلمين على احترام الامتيازات التي يستمتع بها المستعرون . فانها تسعى في تدمير هذا الاستبداد مادام هو حوت جعل الوطنيين المسلمين يسيرون في رفهم داخل دوائرهم الخاصة بهم . وما ذلك الاسلوب مقبول قولاً للدلالة على ان هذه الادارات لا تريد ترقية هؤلاء المسلمين اصلاحاً .

ان كل مدينة تكون من امرين : الاول هو العصر المعنوي
الثاني من جهاز خاص مركب من المقدمات والثاني هو العصر الادبي
الثاني عن العلوم والمعارف هذا الثبوت في المدينة العربية المزية الادبية
اطلاعية بها . ختم ورسمة . فتكون النتيجة الختم الحصول عليها هي انه
ليس هناك ما هو اهم من المقدمات المتعارف بها تلك المزية الادبية
ولكنه ليس حينئذ ملاحظة ان هذه المقدمات المتعارف بها موحى بها
من الله . - لا يمكن ان ينظر حدوث تغيير وتبدل فيها - ولا معنى
حينئذ للكلام على حدوث ترقى في هذا الشأن .

واذا كانت ترى رفعة المنصب العلمي في المدينة العربية . فانه رابع
المتطلبات امكان التفكير في الوصول الى ذلك بالترقى الطبيعي للعلم
العربي . لانه لا يوجد علم عربي كما انه لا يوجد علم افرسي . قال العلم
واحد . وهو واحد في كل البلاد . هذا هو العلم في حضارة
فان كانوا يريدون رفعة المسلمين علميا فهذا هو الترقى الوحيد
الذي يجب تلقينه لهم ولكن هذه المساريف الحقيقة اذا انتبهت بهم
فلا بد من ان يكون لها التأثير الذي كان له على غيرهم في كل زمان
وفي مكان : انى انها تضعف انفعالات النيقية عليهم . على ذلك يجب
الاختيار بين امرين : اما ان يجهد في حبس المسلمين في دائرة تقاليدهم
وذلك باداء تركهم في دائرتهم الخاصة لهم . وبما جعلهم بذلك محكومين بالعلم
بالجود . وهذا في انفسهم الادبي . او ان تعطى تعليمهم الصفة العلمية
الخاصة عليها تعليمنا . وهذا نتيجة احسنه تغييرا للمدينة العربية من
الوجه الخاصة بها .

ولما رأت الادارة الجزائرية نفسها محيرة على الاحتياط بين الامرين
اخترت الجاهل الاعلى المسلمين على الجود .
انها . بكل تأكيد . لم تحب ذلك بعد تفكير . ولكن صوغها لاجناس
غيرى ولها على ان لا يمكن وجود اختلاف بين رضى المسلمين الفكري
وبين بقاء الامتيازات التي اقبلت عواقبهم .
ومع ان الحكومة في افرسية قد اعطت جميع الاذيان عندها على
النساء والها على سادة الفلسفة ليس جميعا

وهي باتفاقها في الراي مع المستعمرين الذين يريدون ان يقتصر
تعليم الاهالي الوطنيين المسلمين على تخرج ستاع وعمال لهم وجمالها
ذلك تفكير في تخصيص برنامج ١٩٠٨ الذي قرروا فيه ان لا يصح باعطاء
المدارس الوحيدة الا بيان لا تجاوز قيمتها ٥٠٠٠ فرنك ولا معلمين الا
الذين لا يتجاوزون الاسماء فرنك في السنة . وان العلم الذي لا يدفع في التمر
تسعة الى ٦٠ فرنك في السنة لهم علم يستريح من تعليمه من تعليمه ...
ولا يمكن له ان يعبر شيئا من قبله معرفة الاهالي ولا من حالتهم الادبية .
وان سوء الخط جعل انه لا يوجد المعلمون الذين رضون بهذه القيمة
الضئيلة اذ ان علمان الصالح والادوات ومكانات الاشغال يحصلون على
الكثير من هذا المبلغ .

اما في تونس على الادارة لم تأخذ خطتها بعين احده وحرية مسدود
في هذا الشأن كما اعتدتها حكومة الجزائر غيرى من جهة الادارة معارف
تشكل باخلاص طاهر (على قدر الامكان) تعليم الاهالي الوطنيين ومن

جهة أخرى إدارة أهلية ، تتبعها إدارة الجامع الكبير ، ترفض رفضاً باتاً جعل التعليم في تلك الجامع تعالماً عصبياً كما جرى ذلك في الجامع الأزهر في مصر - وذلك بالرغم من تشكيكات الطلبة ورغبتهم الشديدة في جعل التعليم في جامع الزيتونة تعالماً عصبياً ويمكن أن نجد الباحث في وجود التيارين المتنافسين وفي وجودهما في آن واحد ، تفسير النقص الين الذي بدا في سياستنا في القصر التوكلية ، في هذه الأيام الأخيرة .

وإن هذا الخوف من الاسلام وهذا التفور من تعليم الاهالي تعالماً عاماً ، فيجبهما الطبيعة ان ادارتها صارت تسمى الظن في كل مسلم يصل الى اجلان نفسه في المنزل التي يستمرها هذا المصراخالي ويشبه في طور حياته وحده واجتهاده بالاوروبيين فصار الوطني المسلم المتصور مع ظهوره يظهر عدم التعصب وباللجامع ، مشتبها فيه او عبارة أخرى يحفظا منه ويكرهها لانه اصبح كقفا للتمييز وقادرا على الانقياد وخصماً للدوداء بسبب ذلك ، فالحكم الذي يرغم اهله وذويه على الخضوع له .

وإن استطع برهان وادعم حجة لا يمكن الجدل فيها ، في شأن هذا الكرم الوطني المحم المتصور انهم في اسرارهم وفي قلوبهم لا يراعون جعل التعليم تعالماً اوروبياً مفضلاً على غيره في الاعيان الوطنية الحكومية المحولة بوطنيين . بل بالعكس فان الافارقة الافريقية تحلف من التعليم تعالماً اوروبياً وتكرههم وتبغدهم عن الوظائف .

وإن الإدارة الافريقية والمستعمرين يعملون لابقاء الامتيازات التي انقلت عواتق الوطنيين ولا يقاء حالة الجلود الذي يريد الافرنسيون ان

يحق المسلمون فيها ، تنتم الاشاعات الباطلة عن الوطنيين ، وانهم يدعون ان الوطنيين المسلمين لا يصلح انهم غير استعمال القوة ضدهم وسياسة القسوة في ادارة شئونهم وهي نظرية حسنة وموافقة حد مصالح الذين يفرمون المسلمين كل القوم لمقتضاهم بفرض الضرائب المفادحة على الوطنيين . ويقولون ايضا ان المسلم متعصب تعصباً لارضاء اشفاقه منه . ولكنها نظرية لا توافق ما يعملون لاجلها من حصر عواطف القوم في الدائرة الاسلامية . ويقولون ان المسلم لا يمكن ترقية واصله الى الدرجة العالية من حسن الاحمال الادوية . وهي نظرية تكذبها تلك الطبيعة الوطنيين المسلمين الذين ترقوا بجهدهم واجتهادهم من منذ سنين قديمة .

وعندما يلاحظ الشبان المسلمون الذين تعلمهم ويشاهدون عظم قوّة التيار الجاري ضدّ حديهم والذي لا يدّ لجسهم من محاولة السير صعدة للوصول الى العدالة التي يطلبونها . وعندما يحث هؤلاء الشبان عن احد يأخذ بيدهم ويعيهم على بلوغ ذلك ، فاذا يجدون في حدود من جهة مستعمرين تقضي مصالحهم بالتمييز والاشتباع بهذا الجنس ، جنس لولئك الشبان . ومن جهة أخرى المصالح الادارية التي تعين المستعمرين على حديهم باقرار هذا التمييز وشدادته هذا التمييز المزورين لجسهم والمصريين بمصالحه .

ولا يوجد ثمة من رفع سوته معترضا لا يصل هؤلاء الظالمون ، وذلك لان الاهالي الوطنيين مرغون على السكون . وذلك لا يمكن ان فصل الحقيقة الى الدولة المستعمر . (افرنسية) .

انه لا يوجد في العالم كله حالة اشد ابلاما من هذه الحالة السيئة التي يتقلب عليها هؤلاء الشبان المساكين .

وانه لم يكن ان الابهتم بذلك ، ولكن من جهة اخرى يجب ان تعرف افرسية وان تحقق من ان لا يوجد حالة اشد موافقة لحل الافكار نائمة وبالسنة من الحكم الافرنسي والقلوب نائرة ومبهطة وحاقدة على افرسية . - وانا اعرف ان هؤلاء الشبان يشكون الرأي العام في المقادير الكبيرة من المسلمين الذين هم تحت ادارتنا - اذا عرف ذلك فكيف لا يشعر ان آلام هؤلاء المسلمين تهدد مستقبل مملكتنا في افريقية ؟



المقالة الرابعة

اهل من النافع ان يكون للمسلمين امتيازات ؟

لا يمكن للمسلمون مضطرين الى الدفاع عن امتيازاتهم التي هي هامة عن غرامات المسلمين من غير ان يفتقدوا - لا وجدت البصائر والمداواة بين الفريقين ، وكان يمكن لادارتنا ان تعادل الفريقين بالعدل والاعتدال ، وانما نعلم اننا انما ذلك .

وانه بالذات هذه الامتيازات ، هل تكون قد سبقت تبنيا لم يسبق منه في الاونة السابعة التي اتانا بها التاريخ . كلا كلا ، بل انما نكون قد قلنا نقضاً منه وقعت حديثاً تحت اطارها ، وولنا نحاسها بالعرض . لقد كابر الكفر ، وفقد في مثل هذه الموقف واجهته في مثل هذه الحالة في كيد ، وفي اربعة الخلية ، ولقد في تلك الامتيازات مسائل مشابهاة لمساواتنا الحالية ، ووجدت في تلك المستعمرات عناصر معادية لحسها واحالي احصاءاً لاسانها . لم تسع حديد في ابيد سبغتها بقطر امتيازات للاكابر ، بل بالعكس اصطلحت حايك الطرفين بوضع العدالة في معاملتها بهم جميعاً على حد سواء . [١]

[١] - هذه الامتيازات انكسرت لاهل تلك البلاد الاجانب من الفريق اهلهم افراسيون ادهم لا يدون اوانكسر وانما اعلى البلاد الاصليين ، الوطنيين . - ما لبث وانها علمتهم معالجة الاندلس والوحوش والقار والكتاب المقور . (ملاحظة من العرب)

أي أنها منح الجميع حقوقاً متساوية متساوية . صوت الممثلين
بالتأيين .

فكانت خطتها هذه أحسن سياسة وأهمر الخطط في الساعات . وإذا
قلنا أنه يجب أن تضع فرنسا مثل الانكليز . يمكن أن يقال لنا - اعتراضاً
طلياً - : « إن المساواة تقرى الأقلية الأجنبية (عموماً ، والأفراسية
خصوصاً) - في الأكثرية (وهم الأهلالي الوطنيون) » . أنه يجب
شما أن نرى بين هذا الفرق وبين المستعمرات الانكليزية التي ذكرناها :
(أنه إذا كان لأوحد بين الوطني والأفراسي فرقاً في المراتب ، وإذا

كان كلاهما أيضاً قابل للفرق . فإنه يوجد بينهما فرق من جهة التعليم
والذرية فرق عظيم جداً إلى درجة تجعل المساواة السياسية غير ممكنة
الآن - فإن الأفراسي هو العامل المبدئ فيكون المزايا في الأهلالي
الوطنيين الذين قدمهم جداً للمسلمين صعب .

الآن المساواة المدنية أي المساواة أمام التكتيات الحكومية من
الضرائب والمواثيق والمنازل - والمساواة في توزيع المزايا - هذا صعب -
هذه المساواة كافية لازالة البغضاء والمداواة بين العناصر . فهي مادامت
غير موجودة فإن الأهلالي الوطنيين المسلمين يظلون مغلوبين مجرورين على

تقدم الحرية أو مساواة أخرى الخرافة للمستعمرين . هذه الخرافة التي
هي خرافة حرب . وظلما تجاوز الحد في إلزامهم بتدعيم مخطوطاتهم
بعضنا فالبين لهم فإن من الحق في الرأي أن يؤمل المستقبل من أنهم
يجزؤون إلى حباب ساطعة وعلى المساواة المدنية يتوقف نجاح سياستنا
مستملكات الأفراسية . وعلى هذه الشروط نلزمنا أصناف من الأفراسا
عن تحقيقها وتطبيقها . فليست الآن في الأسباب التي يتدعون بها
إلى الانحراف عن إيجاد هذه المساواة المدنية . وسرى إليها إما واحدة
لاقيمة لها وإما مكروحة يجب أن نغير منها .

قوله سي يجب أن نغير منه هو كيفية المستعمرين في المحافظة على
استمرارهم التي يستعملونها ويتعمقون في رفايتها .

إنهم يسعون في المحافظة على هذا الأسيارات بأدعاء أنها لازمة في
مقابل خصائص الاستعمار التي تنظر وتختل عدوتها . إلا أنه من
السهل أن يرى في هذا المبدأ التمثل خاطئ بين امرين لأنشأ بينهما
الثبات المتروك في ابتعاد ، والثبات الذي أوجد وتوطد .

وهو المستعمر الصريح الذي يستحق أن يسمى مستعمر . وهو الرجل
الذي يوجد قمة لأرض لم تزرع من قبل .

وهو يبدأ بتطيط قطعه من الأرض واعدادها للزراعة ويزرعها
بعد ذلك ثم يستعين بما يحصل عليه من البراد يحصلون تلك القطعة على

تخطيط واعداد قطعة اخرى من تلك الارض في السنة التالية ويستمر على هذا المتوال في الاستمارة بالارادة على التخطيط والاعداد الى ان يتم له استمارة ارضه كلها : وان عملا كهذا يكون من وراءه نفع الجهة وغناؤها يستحق ان يساعد عليه وان يماثل . وليس احق من ان يفي من الضمائم مئة مئة من قبل المحكم صاحبه من الوصول الى اعماله . وتكون مدة هذا الاعفاء عشرين سنة مثلا

ولكن لما يصير هذا الملك قد بلغ الدرجة التي تعود على صاحبه بالنفع بان صانعه يعطى له اراداً . فيجئذ اى فرق يكون بين صاحب الملك في الجزائر وبين صاحب الملك في افراة ؟

انه يمكن « مستعمرة » ولكنه بعد « مستعمراً » . ففي سنة ١٩١١ كان الاحد عشر الفا والمائتا واحد من زراع العلب الاوربيين في الجزائر قد صدروا من التيد ما بلغ قيمته ٧٠٧٩٨٠٠٠ فرنك . وهذا ما يمثل ١٥٦٠٠ فرنك عن الشخص الواحد . فقول يمكن ان

يحتاج في ان هذا المقدار من المال غير مستحق لان توضع عليه ضريبة . وفي اول اكتوبر من سنة ١٩١٦ . اى من السنة نفسها . القرى

« المستعمرون » الجزائريون ٢٩٧٢٠٠٠ (سيارة) كانت قوما . على حسب تقدير الاحصاءات الحكومية ٢٨ مليوناً و ٥٠٨٠٠٠ فرنك ا . فيمكن ان تعتبر في الجزائر ان لكل مائتين وسبعة واربعين شخصاً اوروبياً (سيارة) . مع انه لا يوجد في افراة نفسها غير (سيارة) واحدة لكل ستائة وخمسة عشر ساكناً .

قول يمكن ان يدعى حديقاً بان ملك عوالة لداين الذين ظهر منهم هذا البرهان اساطع واللباس الفاخر على نجاح مؤكله . بل يمكن ان نقول على نجاح خلق للعالم انهم في احتياج لان يشجعوا ويساعدوا وما يربوا على تحسن احوالهم . باعتبارهم من الضرائب والموائد

التي من انقطاع ان الاغنياء الرافلين في حيوية العيش والرخاء والهدوء والنعيم يفرون من الضرائب والموائد ويساعدون على تحسن احوالهم وزيادة رفاهيتهم . بما تكون اشقى طبقات الامة حالاً وانتهى صلتها واكثرها يؤسا محالة بالضرائب والغرائب

ومن جهة ثانية كيف يمكن « للمستعمرين » ان يفتوا حظههم في الامتياز ويبرروا هذه الامتيازات التي تجعلهم يفرون على انفسهم نفع محسوس للولايات التي لا يدفعون منها الا قليلاً جداً نادراً والباقي لا يحكم له .

انهم يبررون هذه الامتيازات بما يترتب في انفسهم انه اذا كان يراد ان يحج قري من المستعمرين . في تلك « المستعمرات » فانه يجب ان يحول لها كل نفع « امتيازها في افراسين الضريبة ووسائل الراحة . ثم ان هذا كما يمكن ان يبرر . ولكن اذا كان هذا يبرر قول بل ان يشرح عنه ان جعل احوال غير النازح لهم هذا النجاح مؤثراً كونه ان تحتمل تكليف المواطنين المسلمين تحمل مخارم النجاح اللازم للمستعمرين ناشئ عن خطأ في الفكرة الاولى بالاستعداد عند اشتداد قوتهم بفتحهم انما مسألة شعبة يجب ان تحسن بمواعيل اسطاعية .

و تحت تأثير هذه الفكرة - في مبدأ الأمر - قالوا يعطون ليس فقط الأراضي مجاناً بل قالوا يعطون أيضاً منازل مبنية والآلات الزراعية بل والأطعمة أيضاً ؛ ولكنهم لاحظوا في مدة قصيرة ان « المستعمرين » كانوا في اكثر الأحيان يبيعون ما لم يكلفهم شيئاً وان الحكومة لم تكن قد فعلت سوى انها ساعدت على نوع من انواع المضاربات . ففكرت تدريجاً في إلغاء هذه الاعطائات التي لا فائدة فيها . واليوم - في اكثر الأحوال لا تعطى الحكومة الارض الى « المستعمرين » بل تباع لهم . وقد صدرت الاراضي هي التي لا توجد في الشترين . ولذا «
لان « الاستعمار » مسألة مفيدة في الحقيقة ومستغنية تماماً عن المساعدات الاصطناعية وان بهذا الاعتقاد صار الاستعمار مستلزاماً لما لوته مالية من الحكومة وهدمت المزايا التي كانها الى « المستعمرين » فما ان الحكومة الافرنسية اوبعارة اخرى افراسة لم تكن تحب ان تعطي هذه للمعاونة الثالثة من خزنتها - وحدوا ان من الطبيعي ان يحجب الاهالي الوطنيون على تقديمها وذلك بحق الغالب في اخذ ضراماً من المغلوب . ولكن خريمان امة من حق الاستفادة بما تقدمه من الضرائب يستمتع بحقوق هؤلاء امر مكر . وهذا الفكر عندما يسلك المعاداة بين طاقتين ينتج في نهاية الامر نتائج سيئة . كما اذا اريدت معرفة نتائج هذا الفكر فيمكن ان ينظر الى ما يجري في البلديات الجزائرية حيث يتحكم عدد قليل من المتخمين الافرنسيين على عددها من الوطنيين المسلمين . ولتضرب لذلك مثلاً : [بنزى اوزو] . حيث وضع فيها ٨٦٦ و ٢٧ من الاهالي الوطنيين

المسلمين تحت تصرف ١١٢٩ من الافرنسيين !!! هؤلاء الافرنسيون مجتمعون كلهم تقريباً - في القرية الصغيرة التي هي قرية بنزى اوزو نفسها والتي لا تستعمل الا على الف وسبع مائة وثلاثة من السكان . وامامية الاهالي الوطنيين المسلمين يتقربون في القرى المجاورة . وميزة هذه الجهة يبلغ مقدارها مائتين وعشرين ألف فرتك يدفع الوطنيون المسلمون ومدهم بها اكثر من تسعة اعشارها : ويصرفها المستعمرون على مصالحهم الخاصة فقط . فلا ولادهم ففتحت اربع مدارس - ولما لا ولاد تسعة وعشرين ألف وثمنا عشرة وستين وستين وطناً مسلماً في اثنى عشر مدرسة واحدة . وبعد ان يصرفوا صرفاً باعاً باعطوا على مصالحهم وعلى المعانة والمواصلة الخامسة بهم المقصود من عليهم وعلى مياه القرية التي يسكنونها وعلى الطرق القروية - والى اعيان الادارة لهم - يفتي عدلت لهم . اني رأيت وهو في اكثر الاعمال حديم لكن تعودهم على عمله صرفه حتى لموقعه الوطنيون المسلمين يجعلهم لا يسكنون في صرف ولا اجر . قيل اصلاح هؤلاء المسلمين - بل يعطون حديداً فرتك لجمعية الملاهي في القرية وسبعة فرتك لشارب الطبل (الطيور) والف وحديداً فرتك الى موسيقي البندية . وفي هذه القرية الصغيرة التي لا يسكنها غير ٩٧٠٣ ساكن يصرفون ٣٠٠٠ فرتك اربعين الف نفقات العمومية ... وثلاثة آلاف وسبعة وخمسة وخمسين فرتك (!!!) لتخليف الارقة وانهم عثم انما وحديداً فرتك لتتور .

ارغام الوطنيين المسلمين على التصرف على الافرنسيين ، ووضع
المسلمين بذلك في حالة من انواع حالات العبودية ، واعطاء المستعمرين
غلاء المعيشة حتى جعل سلب الوطنيين المسلمين - ومنكبتهم من التصرف
المفوض الخجل المزرى في مال هو في الحقيقة ليس بما لهم لانه مال اولئك
الوطنيين المسلمين ، هذه هي نتائج ذلك الاقتدار المستعمر به المستعمرون
والذي يصرفون به في ايام الحربية الصراعات التي لا يقدمون ه أنفسهم
الاجزأ قليلا منها . في ذا الذي يستطيع ان يقول ان هذه عادات
مقبولة واعمال يصح السكوت عنها ؟

لقد حال الوقت الذي يجب ان يتبين فيه ان التناح في ذلك الامر
كان يتوقف على كفاءة الذين يقومون بهذا الامروا اول طباع الرجولية
سعة هو ان لا يعتمد الانسان الا على نفسه . وقد سارت الجراء في منزل
التحسن الادبي اول خطوة بل تقدمت فيه اول تقدم وان التناح الرجاء
الذي دخلت فيه منذ بضعة سنين ابتداء من اليوم الذي اجتمعت فيه
افرنسية على ان لا تنتظر مساعدة مالية الا من نفسها . كان هذا الامر
نتجها الاستقلال المالي .

في هذا اليوم في المستعمرون من داء طلب المساعدة . من اخرسة
ويجب الان ان يعمل على شغلهم من القلة الخجلة القلائع اخرى
وهوداء الاستعانة بمال المسلمين الوطنيين المساكين . وان هذا الشفاء
الاخير ليكون نجاحا للجميع . فان المستعمرين يتألمون بذلك كونهم
يعيشون عيشة طيبة وشريرة ويوجدون في مال الوطنيين المسلمين ما كان

مفقودا الى هذه الامكان من المقادير الكالحة للوفاء بالوفاء الى طلالا
كررت في شان تعليم هؤلاء الوطنيين المسلمين وتقدمهم
وانت بالتبعية الطائفة في هذا الجبهة الاخيرة : ان المساواة المدنية هي
الواسطة الوحيدة التي لا يوجد غيرها لا اتحاد الطوائف والسكنية في سبال
افرنسية . وانها فضلا عن كونها مبنية على نضر الاستعمار . قال فيها
له فوائد جليلة حذيرة بالتقدير .



المقالة الخامسة

وسائل قوطيد المساواة المدنية

إنما لا يمكن أن تحصل على اختيار الوطنيين المسلمين لحاجب سيطرتنا
سلطاننا . من نقادهم ورعسهم ولا يمكن أن يوجد السلم والوفاق
بين أنواع السكان والقطان المختلفة التي توجد في شمال أفريقيا لا بواسطة
المساواة بل بغيره أي بمساواة العلم والادب في الاستفادة والارتفاع من طرف
الميزات .

إن اتحاد المساواة بين العناصر المختلفة التي تسكن شمال أفريقيا أمام
الضرائب والعوائد التي يجب جبايتها . لا صورية في تحقيقه وإعماله .
فإن الميزانية الجزائرية لا بد لها من تصديق مجلس نواب الحكومة الفرنسية
حتى يمكن تنفيذ مواردها والميزانية التونسية لا بد لها من تصديق لجان
الخارجية الفرنسية ليتمكن وضعها في مقام التنفيذ والتطبيق .

مجلس النواب ليس عليه إلا أن يظم حكومة ما يقدر الجزائري رغبته وإرادته
في كرمها تصبح نظامها المالي في شأن مساواة جباية الضرائب وصرف
الميزانيات ومتى أقر القرار في مسألة إصلاح نظام الضرائب في الجزائر .
فإن نظارة الخارجية الفرنسية تخطط الحكومة التونسية علمانية وتدعوها
إلى تطبيقه . وأما ما يتعلق بالغرب الأقصى فإنه حيث أن كل شيء من هذا

الذي يشترط فيه مدونة المساواة الأفريقية أي أنه لا يوضع من قبله سبوح
فيه في الغرب فيمكن أن نعني في هذا النظر حتى نعلم المساواة في مثل هذا الشأن
وقدروا أنه لا جدال في أن المساواة ما دامت بأمرها مستمرة في الغرب الأقصى
فإننا يمكننا أن نكون محسرين على نزعم القائلين التي تناوينا على تقديم

أعمال أخرى عليها نحرمانها على أي شيء [١]

ولكن عندما يتوصل إلى وضع البلاد في حالة طبيعية [٢]
— فإن المساواة في الضرائب يجب أن تكون موجودة في هذا
نظر كما يجب أن تكون موجودة في حجة هناك المرفوعة التي وضعت
سلطاننا وسيطرتنا عليها وأنه حينها يجب حكمنا .

أما المساواة في توزيع فوائد الميزات . فأنها أقل سهولة
من المساواة في جباية الضرائب . أنه لا يوجد ما يمنع مجلس النواب من
إصدار قراره في شأنها . ولكن لا يمكن تنفيذ هذا القرار يجب تعميم
القوانين الوضعية والعرفية النبعة في المصالح الجزائرية . وتحقيق إشغال
بالمساواة المدنية في الأيام المقبلة يجب أن توافق الحكومة الفرنسية
هذا الأمر من قبة دقيقة مستمرة .

[١] هذا هو رأي الكاتب الذي يدافع عن حرية الوطنيين وحقوقهم .

[٢] هي حالة الاستيلاء الأجنبي عليها .

وفي الزمن الحاضر يعرف الجميع - وهذا هو منبع كل الاعتداءات على العدالة هذه الاعتداءات التي انقضت ظهر الوطني المسلم وانتقلت عاتقه وبرحت به الآمها - ترى كل القوانين الوضعية والعرفية مجمعة على تحويل كل النفوذ والسلطة للمتمسك المستعمره قال الميراثيات المختلفة تدار من قبل جميعا في مجالس بل يتمتع الوطنيون المسلمون فيها الا تمتثل واما لاثاير له بل لا يشعر به .

فإذا كان يراد ان يحصل التقسيم في منافع صرف الميراثيات في المستقبل بطريقة عادلة لاظهر فيها فانه يكون من الضروري ان تسمى التكتلات الحالية بطريقة تمكن التمثيل الوطني بها من استطاعة المدافعة عن حقوق الوطنيون المسلمين .

ولكن يمكن لهذا التمثيل الوطني ان يدافع عن حقوق الوطنيون المسلمين يجب ان يكون تمثيلا حاديا حقيقيا وكافيا للقيام بالهمة المتتدية اليها .

وقد اعترف جميع حوارة بتعداد ما في هذا الامر الخانات للحق من الجور والظلم والظلم والاضطهاد فتح هؤلاء الناس الاكفاء الوجوه في الهيئات الانتخابية . وقد كان قد حصص على مشور وفانون لم يرفع هذا المعلن والجور . وان الحكومة يجب عليها ان نظير الى هذا المشروع ليس الا اتمام وان تشرع في تنفيذه وتطبيقه .

ولكن يكون هذا التمثيل حاديا حقيقيا يلزم ان يكون اول شرط له منعنا عن هيئة انتخابية ذات كفاءة حقيقية في التعبير عن الراي

الوطني الاسلامي . واما في الهيئات الانتخابية الوطنية الاسلامية الحالية فقد شكلت في الجزائر على طريقة القصد بها جعل البسطة المطلقة للمواطنين الذين ما كانت الحكومة الجزائرية من انهم يوجدون هذا اختيارا واتخاذا يكون على هواها .

اما اصحاب التصاميم والنجار الذين يعملون ما قول عليهم من التواجد المظلم والتمسك بالحسنة . والذين تعلموا في المدارس الأوروبية او بمبارد اصح في المدارس الفرنسية والذين حصلوا متاعا على نيرات الحجاج في العلم . فاهم لا يقنون في تشكيل هذه الهيئات الانتخابية .

واما في تونس - فانه لم يتمتع الوطنيون المسلمون نظاما انتخابيا . ولا يوجد اي عدد ولا سم اعظم التونسيين الحق في تشكيل هيئة انتخابية وخاصة التي تسمى بقطر الجزائري

والشرط التالي الملازم لاتخاذ تمثيل حدى حقيقي للوطنيون الله من في الجماعات والمجالس الافريقية هو انه عندما تكون الحكومة قد اوجبت واعادت هيئة انتخابية وطنية مسلحة ذات كفاءة ولقد تدار على اقسام واجايتها خير قيام ان تضمن وتؤيد الصحة والأخلاص في انتخابات هذه الهيئة . وان ذلك لا يكون ممكنا الا اذا التمسك عن الحكم بالاستعداد اخطأى حكم على مجلس سبر اشغال الهيئة الانتخابية والتمسك بها كانت شرعية ثانية .

ون الوطنيون المسلمين نادوا ما قبل معرستين للاحتخابات الادارية البسطة - ان يستعملوا او يات بعوا من بلادهم مجرد امر الحاكم العام

للجزائر أو المقام العام أيضا في تونس - فمن المبدئي أنهم
يقيمون دائما تحت وطأة الخوف من عدم رضى الإدارة الفرنسية عنهم .
وفي هذه الحالة لا يمكن ان يحصل الاعلى صورة مشوهة للحياة
العمومية . ولكن يمكن لادى عبث عمومية أو انتخابية ان يبدى آراء
مشتركة فيها يجب ان تكون هذه الهيئة تستطيع ان تناقش فيما بينها .
وان حق الانتخاب ليقضى حرية ولو نوعية للصحافة والاجتماع
والنقابة والمداولة . وفي الحالة الرابعة لا يجد لدى المسلمين الوطنيين
شي من هذا القيد . وان مظاهرهم الاجتماعية هي دائما متنوعة من
جهة الحكومة الفرنسية . فاذا كان يراد ان انتخابهم يوجد شيئا آخر
غير اولئك الذين يسمونهم في الجزائر (جندوى) اى بنى بوم اعم :
وهم الذين اذا قال الحكومة الجزائرية او التونسية شيئا قاوا لهيا
بم اعم اعم على العين والرأس ! فتكون النتيجة المقولة المقبولة هي
ان حق النقطة والجدال يجب ان يعترف به لوطنيين المسلمين .
فاخراف العربية فمسموح بها من قبل السلطة الفرنسية ولتقوم
من الساحة بالمدى الى لا يمكن ان تكونها . فوضع على ساحة المجتمع
مثل سلطة الرئاسة وسيطرها عليهم واستغلالها اليادهم . فذلك لما
يقبله العقل . ولكن اذا كانوا يمدون بين البحث والنقابة بحرية
فكيف يمكن ان ينتظر منهم ان يستطيعون المداومة عن حقوقهم ؟ -
وكيف يمكن ان يراد منهم ان يكفوا عن مطالبتهم بتطبيق ترائب فمشر فيها
وموضوعة بناء عن فكر ودوية ؟

ولا يجب ان ينتظر . والى ان ذلك . - لا يجب ان ينتظر ان
تطلى الانتخابات - بعد ان يصير نتيجة حقيقة محصاة بها - غير هيئة
قليلة القصة لان هؤلاء المنتخبين سيستحقون من بين الوطنيين المسلمين
الآخرين حيا ومعنى . وهذا هو الحجاب الذى يحتاجه على التواضع
يضمده بعضه الوطنيين المسلمين شيئا لا يكون شيئا صوريا ليطبق
ولكن كيف يكون ويتشكل في هذه الامة هيئة احسن حالا منها
واكثر تحريرا وخبرة اللهم الا بزاوية الحياة العمومية ؟

انه عندما يكون قد صنع كل شيء للحصول على قتل انتخاب وطني
جدي وبحسب وحقيقى . في الجمعيات والمجالس الاهلية الوطنية الاسلامية -
فانه حتى بعد ذلك . العمل هذا القليل كافيا .

وجعل هذا القليل كافيا . هو جعل عدد الاعضاء كثيرا الى درجة
تمكثهم من التمدد تأثير في المداومات التي تقوم بها هذه المجالس .
واما الآن قال المنطوقين الوطنيين . عدددهم في هذه المجالس المحلية .
قليل جدا الى درجة تجعل الغرض الاخرى في حل تله من ان لا يقيم
لهم وديار .

والى انكم ان اعطاء المجالس البلدية الوطنيين المسلمين ليس لهم
حق الاشتراك في انتخاب العمدة ولا عمومية - وهذا يلحقهم هؤلاء
الاعضاء الوطنيين المسلمين من الاستماع باقل نفوذ .

وامم باقرتهم ان القيد الوطنى يكون له في الاستقبال حسنا

مجموع الاعضاء في الجمعيات والمجالس الافريقية وان يكون لها نص الحظوظ التي « للمستعمرين » هذه مسموح بان يفكر باسم يتكونه بذلك من ان يصنع ما يكون فيه فائدة ونفع وعندما تقسم في اناقة هيئة الممثلين من « المستعمرين » الى فريقين فان كل فريق منهما يسعى في استغلال الهيئة الوطنية الاسلامية الى جهته لكي تكون له الاكثرية التي ترشح ائامه وفراشه ويكون الاعضاء الوطنيون المسلمون يقبلونهم في المشاركة الحقيقية في الاشغال ، قد تيسر لهم ان يدافعوا عن حقوق اخوانهم في الدين .

ومع ذلك هل يكون كافيا ان يكون عدد الاعضاء الوطنيين المسلمين بقدر المسلمين من مجموع الاعضاء في المجالس ليكون ضامنا للتوزيع عادل في صنف الميزانيات بين « المستعمرين » الوطنيين المسلمين ؟ ان من المنتظر ان يكون غير ذلك .

وعندما يكون من اللازم تفريق الاعتمادات المالية على المدارس والطرق والاسواق والمياه ، فان من الضروري الذي لا بد من حدوثه ان يكونوا كهيئة واحدة ضد الوطنيين المسلمين . وما ان لهم الا ان ياتوا في المجلس فانهم يستمرون في اجتناب منافع صرف الميزانيات فلا يكونون قد صنعوا بزيادة عدد الوطنيين المسلمين . غير اصلاح ناقص غير كاف .

ان هذا الاصلاح لا يكون له تأثير تام الا اذا وضع فوق هذه

الجماعات والمجالس الممثلة في شمال افريقية مرجع حال لتحكيم بلحا انه كل اقلية ترى نفسها مداسا على حقوقها وتكون له وطيفة السهر على ابقاء التوازن بين مصالح الاجناس المختلفة الممثلة بوجوده باراد بعضها . وعلى المحافظة على هذا التوازن من ان يتعرض الى الاستقراض ويجعل كلمة مصالح فئة على مصالح الفرقة الاخرى .

ان هذا المرجع العالي مرجع التحكيم لم يوجد في قبلة القطر ان الى الآن وان هذه هي احدى نوافض حكمتنا في افريقية .

وسبغت قبا بعد عن طرق الحل المختلفة التي اقترحت لهذه المسألة .



المقالة السادسة

ضرورة إيجاد رابطة بين الاهالي الوطنيين وبين افرتة

فلنفرض ان افرتة قد قررت توطيد المساواة المدنية بين المستعمرين وبين الاهالي الوطنيين المسلمين . ونفرض انه لا مكان السماح للاهالي الوطنيين بالمطالبة بحصصهم في المصاريف العمومية - رفع عددتهم الى خمسين مجموع عدد اعضاء جميع المجالس المحلية . فهل تكون افرتة قد صنعت بذلك كما يجب ان تصنع لاجتاد حكم عادل في شمال افريقية ؟

كلا ! وانه من البشري ان يرى ذلك غير كاف . لان المستعمرين يحافظون على ثلاثة احساس الاصوات ويحكمهم ان يكونوا كتلة تكون ضد الاهالي الوطنيين المسلمين وهذه الاقلية لا يمكن ان تكون مضبوطة حقيقة من تمدي الحدود في الدوس على حقوق الوطنيين الا اذا كان يوفق هذه المجالس مرجع للتصميم لتجاء اليه الاقلية عندما لا ترضى بقرارات المجلس .

وما هو ذلك المرجع ؟

هل ستكون الادارة ؟ ان الادارة ليست ذات كفاءة للقيام بمثل هذه المهمة اما في الجزائر قال الحاكم العام الموضوع امام جمعيات استشارة ومدولة في الشئون يكون المستعمرون فيها هم اصحاب الاكثية

الساحقة لا يمكنه ان يفعل غير ما يفعله الآن من الانحياز امام هذه الاكثية والرضوخ والخضوع لشيئتها وازادتها اذا اتحدت ضد العنصر الوطني الاسلامي . لانه اذا صنع غير ذلك وقف غير هذا الموقف وقاوم اهالي المستعمرين في عصم حقوق الوطنيين المسلمين . تعرض الى فقد اعشاره لدى المستعمرين . ويعبر عنه بذلك انقياد بوطقة من ادارة دفع الاحكام .

وفي تونس . ترى (المقيم العام ايضا) ليس يوجد ازاءه غير جملة استشارية لا تقيد قراراتها . وبذلك يكون مسلحا للقاومة اكثر من الحاكم العام للجزائر . ولكنه مع ذلك لا يستطيع ان يقاوم حركة او صاعدة اصح سبل تيار الافكار الذي تدفعه ان يدفع دفع الاحكام فيه .

وقد راقى احد الحكماء لاسو الايت « عالم الصلابة الذي تسلط عليه من قبل المستعمرين ومن اولئك المستعمرين والقائمين بتخريب دولتهم » قداسر مع ذلك الامر اناضي باعتصام ثلاثة اربع حكمتها من الاقطر اجند من اصحابها رعا عنهم ليتفجع بها احد المستعمرين ا

وان حالة عدم الايت نفسه تدل على فقدوا ما يشرع المقيم العام صاحب الصلابة والوجودان من الشاعبي والصلابة في مثل هذه الحالة

الجلالة .
فهذا المقيم العام . لا طوله الرضا في الشواك الوطنيين المسلمين في الاستغاثة من توزيع مصاريف المزاينة آثار على نفسه هياج

« المستعمرين » وان حالة الحرب بين ادارة « ومن تدبر شؤونهم وتزوي مصالحهم » حتى رفعهم حالة ليست من المعتاد في شيء وان مقيما عاما « مهمه فان مقدورا ازيد من قبل الحكومة الاخراسة ومعضدا في ادارة ومشدودا ازيد في اعمال لا يمكن ان تحكم « مستعمرة » ومعظم الاصوات المنوعة في تلك « المستعمرة » هذه . ولا ان ينفذ رغباته ضد مقاصد اصحاب هذه الاصوات .

وانا اريد ان يجعل رؤساء « مستعمراتنا » الافريقية . يكافحون « والمستعمرين » ويقاومون زعاجهم في تثبيت امتيازاتهم الاستعمارية وتوطيدها هذه المزايا التي تالزم المستعمرين دائما اذ ان اولئك الرؤساء يبرحون بذلك الى فقد انما اقوى عتيا وبهت قوى جميع الذين يؤدون هذه الوظائف وهذا كانت كفاءتهم بغير نفع نجى ولا فائدة تقوى ولا جدوى تؤمل . فهل يكون التجاء الاقليات الاهلية الوطنية الاسلامية - في الحالة التي ترى مصالحها معتدى عليها وحقوقها مهضومة وسواها خيرا وفانها مستوحاة حقها فيها - من جانب اكثريات المستعمرين الساحقة الماسحة على يمكن التجاء هذه الاقليات الى قطارت افرسية وسوا هذه المنظمات التي ترشح اليها شؤون شمال افريقية .

ان هذا الاتحاد لا يكون اكثر فائدة من الاتحاد السابق البحث فيه . لان التفتت في الاتحاد الثاني ستيفه وتفرقه الاسباب والمطل التي تسبق التفتت في الاتحاد الاول وتحوّل دون جني ثمرة طيبة من الشروع فيه واقامه .

مهؤلاء الظاهر - (نقار الحكومه الافريقية) - في حالة اهتمامهم بشأن التجاء الاقليات الاهلية الوطنية الاسلامية . بواسطة من يستقرون الطائفي في هذه الاحوال . احوال الاختلافات التي احدثت بين الاعالي الوطنيين الاسلاميين وبين « المستعمرين » بواسطة الحاكم العام للجزائر وبواسطة « المقيم » امام ايضا . في تونس . وفي الاستقلال بواسطة [المقيم العام] . ايضا في المغرب الأقصى وهؤلاء الحاكم العام و « المقيمين » العاملين « هم يلبعون الى النظرات قراراتهم ويؤثرون عليها بالاعين التي تؤر الآن على اعمال الحاكم العام في الجزائر و « المقيم العام » في تونس . وسواء احدثوا هم انفسهم على عاقبتهم مشيئة الاحكامات الصورية لايجاد العدالة بين « والمستعمرين » وبين الاهالي الوطنيين المسلمين او اوحوا بها الى نظراتهم ، فان هؤلاء الموظفين العاملين يصيرون معارضين لخطط الاغليات القوية عليهم . ويكون قد وضعوا انفسهم في مأزق ليس له غير محرجين كلاهما « سي » . فاما ان يخافوا بما يقضى به الضمير والندم وينضمون الى الاقوياء هذه المستضعفين . ونرى حيثه سياسة العدالة التي يؤكدهم الرعية . في الجزائر ، امتعات احلام واولهم يجهلون في مقاومة تباد وعبات « والمستعمرين » وتزاجتها الاعتداء . وهذا ذلك ماذا يكون من امر ادارة تكون في راع دائم مع اكثر مرؤسيها قوة وعقيدة .

وهل يمكن ان التجاء الاقليات لمجلس النواب ومجلس الاعيان بتقديم شكوى الوطنيين المسلمين ؟

١٠ ليس من اللازم توضيح أن هذين المجلسين لم يتكلا . لتعيب الحياة الإدارية فظهر من الأقطار في دقائق تفصيلاتها . ولو شاء المجلس أن يتنازل لكانت هذه التفصيلات في دقائقها لما وسعها ذلك وقتا كافيا .

فيقين من ذلك أن الحكم الذي ترضى حكومته بن « المستعمرين » وبين الأهالي الوطنيين المسلمين يجب إيجاد .

وكيف يجب أن يكون هذا الحكم ؟ أن هنالك حلين مقترحين : فالحل الأول هو . كل يطلب البعض ، أن يكون للأهالي الوطنيين المسلمين ممثلين في مجلس النواب والأعيان .

فمتى ما يكون للمسلمين - نواب وأعيان في المجلسين يتحججون على كل مخالفة للعدالة تقع من الأغليات ، فإن هذه الأغليات « أغليات المستعمرين » الموجودة في المجالس الخلية تكون مقيدة بهذا الزمام . وفي الحالة وقوع تجاوز الحدود في الاعتماد على مصالح الأقلية . فيكون للأهالي الوطنيين المسلمين مندوب لا يبلغ شكواهم للسلطة التي حكومة فرنسا ولا تبعاتها ظلاماتهم ولكن على أي شكل يمكن جعل الحكومة الأفراسية التي قبول التصفيف من الأهالي الوطنيين المسلمين في مجلس النواب من الآن . وفي مجلس أعيانها ؟

بمصر من طريقة أولى يكون بها للمسلمين « المستعمرين » نواب قومون بتجليل الفريقين معا فيوجدون بهذا تفافية مؤلفة من التصفيف (بانكر) الأفريسيين الذين لابد من أنهم يكونون الأغلبية في هذه الانتخابات . من

أقلية وطنية مسلمة تكون ذات تأثير نوعي على الانتخابات وعلى تثبيت القرارات .

وأنهم لم يرضون أن وجود هذه الأغلبية الأهلية الوطنية الإسلامية يكفي لأجبار المرشحين للانتخاب إلى الأعيان يشنون عنصر كاهنهم بخصر آخر وأنهم يحضون بذلك على نتائج السكائن الخرافة ونواصي نعضهم وعضهم في أرضه متخيزهم وحرصهم على هذا الرضى . يسعون بانضمامهم على إبقاء توازن العدالة بين جميع تلك المصالح . وذي وسيلة لحدود عدد الممثلين الوطنيين المسلمين ليكلا يكونوا في الأقلية دائما ؟ أنهم لن يصلوا إلى ذلك إلا بطريقة تخريبية حرة بالاعتماد منها العوائد المنطقة التي ترعاها الروح الأفراسية .

وهو في ذلك ألبست الأغلبية الأفراسية سقافها متحد على أمثالها ومنصة على رعايتها . رعايتها تتخذ ثنائيا منها وإليها مقصرون على إيراد مصالحها ؟

وفي هذه الحالة لا يكون هؤلاء النواب عن هذه الأغلبية الأفراسية حكماء برأي الطبق في تحرير مصالح المواطنين على أساس العدل والفرط . بل يكونون خصاما للداد للأهالي الوطنيين المسلمين .

وهذا كطريقة ثانية يكون بها للأهالي الوطنيين المسلمين في مجلس النواب والأعيان ممثلين لهم من عنصرهم ومن أنفسهم فيكونوا للمستعمرين نواب عنهم والأهالي المسلمين نواب من أنفسهم . وأنهم يوجدون صد

هذه الطريقة المتفادات واعتراضات . فيقولون ان للمسلمين شرائع
مدنية غير شرائعنا أليس من المستغرب ان يشترك مندوبوهم ويمثلوهم
في تحضير القوانين والشرائع الافرنسية . هذه الشرائع التي لا تطبق
على المسلمين .

ان لهذه الحالة مثالا سابقا فان مندوب السيفال منتخب من قبل
منتخبين مسلمين محافظين على حالتهم الشرعية . ولكن هذا المثال بما
انه وحيد في باب صدار بسبب ذلك كانه غير موجود . ولكن اذا كان
عدد الاعضاء الذين يراد ادخالهم والاعيان عشرة او اثنا عشر فانه تكون
هناك حينئذ مسألة مبدأ يجب وضعه قبل دخول هؤلاء الاعضاء .

ثانياً - لتجسد هذه الصعوبات التي يمكن ان تعيق تنفيذ الرغائب
ومنع من دخول الاهالي الوطنيين في مجلس النواب والاعيان . يرغب
آخرون ويطلبون ان تكون هيئة التحكيم هيئة خاصة مستقلة يرجع اليها
مباشرة وان تشكل هذه الهيئة . اي ان تكون هذه الهيئة مجلسا عليا
لافريقية الافرنسية في باريس . ويكون هذا المجلس العالم مركزها من
ثلاثة اعضاء افرنسيين وثلاثة اعضاء وطنيين مسلمين متدينين من كل
واحدة من المستعمرات وان يضم اليهم عدد مماثل لهم من اعضاء مجلس
النواب والاعيان لامن المواطنين . ويكون نصف هذا العدد المضموم
من اعضاء مجلس النواب ونصفه الآخر من اعضاء مجلس الاعيان .
ويكونون قائمين بوظيفة الحكم .

ويرى ان من المناسب ان يكون نصف اعضاء هذا المجلس الافرنسيين

(الذين هم من افرقة قضاها) - من اعضاء مجلس الاعيان والاعيان
لامن المواطنين لان المواطنين لا يمكن ان يكونوا اعضاء وقضاة في آن
واحد ولان اعضاء مجلس النواب والاعيان فيهم الخواص التي تحمل اماكن
الانتخاب صلايات التزاهد عن التجرد الى فريق عند الفريق الآخر .

فكل اقلية تعتقد ان العدالة قد دس عليها في مداوات المجلس
الحلي يمكنها ان تلجأ الى هذه الهيئة او هذا المجلس الاعلى وتعرض
عليه المشكلة وقضايا منه الشك فيها واحقاق الحق للهجوم بها .

ويكون هذا المجلس الاعلى قاطبة استشارية خاصة . ولا يكون
له سلطة اجرائية . يعطى رأي كل واحد من المسائل والشؤون التي
تعرض عليه ويرسل الى الظلال التي تختص بها هذه المسائل كما يجب
ارساله اليها والى مجلس النواب والاعيان المسائل التي يرى انها تستدعي
مداخلتها فيها .

وسهر هذا المجلس من جعل مشيئة افرنسية واولاها محكومة في
شمال افريقية مبرا دائما عن اصلا . وفي علم ان كل اعتماد على العدالة
مراجيع وتعرض في بحث عن اسبابه ونتائج فانه ذلك يقدر جدا الجهد
الى لغة افريقية . فاني واحد من هذين الحقلين يجب ان قيل - قبل في

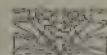
مجلس النواب . لاعيان او قبل في مجلس عاك خاص بافريقية
ان احسن الحقلين هو - على رأينا - ذلك الحل الذي يمكن تطبيقه
حالا لان الذي يهم اكثر من كل شيء هو ان يعطى اريافا صوت
يسمعوا شكاوهم الى الدولة المستعمرة . وليس من الرعب للفرع ان

يتذكر الانسان في انه لا توجد قطعا علاقة ما بين الاهالي الوطنيين المسلمين وبين افريسة ؟ فانه لا يوجد علاقة بيننا وبينهم الا بواسطة اشخاص حلوا بيننا وبينهم . وانهم لا يعرفوننا الا بواسطة « المستعمرين » الذين يظلمونهم وبواسطة ادارة هي اسيرة رهن امر « المستعمرين » ، ولا يتكبر ان تكون بسبب ذلك تربية حرة الضمير .

واننا لانعرفهم الا بواسطة شهادة اولئك « المستعمرين » المتعصبين وبواسطة هذه الادارة .

فيم يفكر الاهالي الوطنيون المسلمون وماذا يريدون ؟ اننا ليس لدينا عن ذلك غير افتراضات حيث اننا لم نمسكهم الى الآن من وسيلة يستطيعون بها ان يقولوا لنا ذلك . وماذا تريد منهم ؟

انهم لا يعرفون ما يريدون اكثر من معرفتنا لما يفكرون ولما يريدون وذلك لكونهم موضوعين بين الوعود العرفية التي بذلها لهم مجلسا النواب والاعيان جزافا منذ بضعة سنوات . وبين حكم الاستبداد الاستعماري والتحكم الاستبدادي الذين استمر راسي جملهم خاضعين له جميعا . انه لو وجد حاجر سبيك بيننا وبينهم . ولقد حان الوقت الذي يجب فيه ان يزال هذا المانع باعضائهم ممثلين ذوي صفات تؤهلهم لتأدية وظائفهم . سواء كان هؤلاء الممثلون في مجلس النواب او مجلس الاعيان او مجلس خاص .



المقالة السابعة

الاستعمار

وانما لاخذنا نذكر - كما يعلم في فرنسا - ان سياستها في الجزائر لم تحس ان تنبع وحين :

اولهما ان توجد في هذا القطر « حالة » افرسية تكون قوية الجانب على قدر الامكان .

وثانيهما : ان تشغل في فرنسا الاهالي الوطنيين المسلمين اودية واديا لرفع مكانتهم وتقريبهم منا .

فحيث اننا انشأنا به لا يمكن حل مسألة الاهالي الوطنيين المسلمين الا بايجاد حكم منطبق على العدالة والانصاف . فليتكلم الآن عن مسألة اسكان الافرنسيين وتكاثرتهم في « المستعمرة » .

فاما مسألة ان ماسنا وسيطرتنا على « المستعمرة » تقوم على الاستعمار فامر لا شك فيه ومن سخطه الرأي ان يسي في امارة بالبرهان انطون الميريس . وان كل افرنسي يثبت قدمه في الجزائر يكون كجذر تحرسه افرسة في ارض افرسية . ان ذلك لا يهيئ للاحتياج الى امان . ليس الاستعمار ضرورة قومية افرسية فقط بل انه ايضا عامل لا بد

منه لفرق الاهالي انفسهم

وقد لا يمكن ان يجادل في كون الاستعمار جريمة . التقدم في
الاعواسط الافريقية . ويقول المستعمرون ان وصولهم الى قرية من القرى
او ناحية من النواحي يصلح حالاً لالة الاهالي الوطنيين المسلمين ويرفع
قيمة الاجور ، ويكثر فرص الاشتغال والاشغال . وان هؤلاء المستعمرون
ليستفادون من الاستفادة من هذه الملاحظة الى ان يطلبوا قاء امتيازاتهم
ولو كان في بقائها ضرر على الاهالي الوطنيين . ولكن هذه الملاحظة
حقيقية وقائمة على اساس صحيح . وان خير نقوذ المستعمرين لا يقتصر
على دائرة العمالة الذين يستخدمهم هؤلاء المستعمرون .
فان وجودهم يحرك ساكن الشعوب في الوسط الاسلامي الذي
يعملون به ويجبره على ان يرفض عن كنفه غبار الجود ورماد الجود
المتوارث .

قد كان احداهم اسم خط واحة لانه لم يكن لديهم هذا
العامل « المرقى » وهذه آثارهم في البلاد وفي عراها تدل عليهم
وعلى كل حال ما كانت تصنع الا بسطة كثير .
قال هؤلاء المستعمرون بدخولهم مزارعات جديدة وبياعهم
المحصولات القديمة اضعافا مضاعفا ويستعملون طرق الزراعة وادواتها
المستعملة الاحسن . ويوجدون صناعات لم تكن تعرف على ما
احد في تلك البلاد ويصرون تحت انظار الاهالي المسلمين امته بسلامهم
حب الكسب او على الاقل ضرورة المكافأة للحياة يقولون على تقليدها
شيئا قبيحا .

ولا يستعمار تأثير حسن ايضا على الاهالي الوطنيين بواسطة التغيرات
التي تجرهم عليها . فان « شكك » القرى الاوروبية التي تولد كل يوم
اقتدارا توسع في ذهنهم ارباحاتنا لادعهم دائمة اذا . وان هذا الخطر
لبدعهم الى الاسلام الى سيطرتنا عليهم كالاستسلام الى امر مقدور
محتم . وهو يعلمهم انهم لا يمكنهم ان يعيشوا فيما بعد الا في وسط هذه
الجمعة الجديدة التي وحدوها لتكون حولهم . وان تلك لادعهم لان
يكونوا من اتم الرعايا حضوا اذا عرفنا كيف نرضيهم .
فمن جهة المدعى لاحداث في انه يجب « الاستعمار »

« لكن هناك فريقان من الناس يعرضان على البرنامج الذي نقرحه على
الساسة الاميركية في افريقية لا يمكن ايجاد حكم اعدل وانقسطان مع
الاستعمار .

وان المدافعين عن امتيازات « المستعمرين » يقولون انه اذا البس
هذه الامتيازات فان « الاستعمار » يقل حركته تقدمه ونجاحه .
وفي الحق الاخرى يقول اليساؤون الى الاهالي الوطنيين ان احتلال
الاوربيين في الاراضي التي قامت من قبل لاطنيين لانهم الا بالقرى
لهؤلاء الوطنيين .

ولقد وجدنا على المدافعين عن امتيازات المستعمرين اقوالهم . فان
حكم العدل يقضى بالحق المساواة المدنية بين العناصر المختلفة قاعدة
لاحكام احكامه وتنفيد اوامر وتحتج كفايته والاستفادة بمرات هذه

التكاليف ، وعوضا عن ان يكون تنبأ في تقابل حركة تقدم الاستعمار
فانه توريد قوة وحركة يشفاء الجزائر من العالة الكبرى التي اوجدها
الغلو والاقراط في خسوة السياسة .

فلما ذا نجعل الصحافة الأفريقية هذا الميدان الميسر للمخاضات
الشخصية ولا تجعل بين اعمدتها الامكانا ضيقا للمباحث الاقتصادية التي
يجب ان تكون الشغل الشاغل في مستعمرة ، ولماذا نجد داخل النواحي
القرية ساحة لاشد المتكافحات غفلا للحصول على السلطة والبطرة ؟
ولماذا سادت حال بعض القرى الذين اصاحوا كنواحيهم في المجادلات
السياسية التي لا طائل تحتها عوضا عن ان يستعملوا هذا الوقت فيما فيه
فائدة ونفع من الاشغال .

ان السبب الوحيد لذلك هو ان الميزات التي تدفع قيمتها الاهالي
الوطنيين المسلمون ، التي سميت تحت ايدي المستعمرين جملة الاستغلال
بالسياسة امرا نادرا بالرجوع الى المستغلين بها وحول الافكار للخدمة
ناساب الترفي بوجوه احسن .

فعندما يطلى حكم العدالة لكل ذي حق حقه تعود المستعمرة
الى حياة طبيعية .

واما الميسلون الى الاهالي الوطنيين فتش من السبائك الجوابد على
قولهم . فانه مع ادماج عدد الاوروبيين يشتمل شمال افريقية على ستة
عشر مليوناً من السكان . وانما لواءة الى درجة تمكنها من ايواء خمسين
مليوناً . وانه يتطاع ان يوجد مكان للسكان الاقربين بجانب السكان

الوطنيين المسلمين بدون احتياج الى اغراق هؤلاء الاخيرين في لبح
اليأس والادفان .

فاذا استعملت اراضي الحكومة في الارجل الموجودة فيها . تلك
الاراضي او اذا اتبعت طريقة البيع والشراء في الانحاء التي توجد فيها
هذه الاراضي فان زيادة السكان تتبع خطة مطردة ومستمرة الى مالا
نهاية له بدون ان يكون في الامر ظلم وحيف . ويمكن للاهالي الوطنيين
ان يشكروا وان يحسنوا احوالهم وهم في راحة جنان وجنان . في نفس
الوقت الذي تحسن فيه احوال الاستعمار وذلك بشرط ان يتم هؤلاء
الاهالي كيف يشقون بحق من القسم الباقي لديهم من الاراضي .

فلا يوجد اذن ادنى تناقض بين الرغبة في توطيد حكم العدالة
في شمال افريقية وبين ارادة واستيعاب خطة الاستعمار المصمم عليها .
ولكن لكي يمكن توطيد هذه الخطة وتثبيتها . يجب ان لاترك
ادارتها كما يصنعون الآن . بين ايدي الادارات الافريقية . بل يجب
ان تكون لحكومة الدولة على تلك الادارات اليد العليا .

والادارات الافريقية لا يمكنها ان تحصل من نفوذ المستعمرين
وفي هذه المسألة نجد مصالح الدولة المالكة للمستعمرة ، على طرفي تقصير .
بعد ان كان من المتعارفين ان كان تدخل حكومة الدولة المستعمرة
في شئون المستعمرة لمزل لازما فانه يظهر وجوب جعله محدودا
اكثر مما كان يظن من قبل .

فكل التخصيصات والمساعدات النقدية التي قدمت وتقدم على اي

وجه كان كانت في كل الأحوال اما لأفادة فيها واما مضرة . ويظهر الآن ان الحكومة يجب ان لا تجاوز ثلاثة اشياء :

اولا تجزئة الاراضي الكبيرة الى اقسام صغيرة تعرض للبيع لأن الاراضي الصغيرة الصالحة للاستثمار الجزئي غير موجودة في الاسواق المرية .

ثانيا : تعريف اهالي افرنسة نفسها عن مبيع هذه الاجزاء الصغيرة بأعلامات كثيرة .

ثالثا اعفاء هذه الاجزاء من الضرائب لمدة عشرين سنة تبدي من تاريخ البدء في تحجيرها للزراعة .

وما هي فائدة الدولة المالكة من ذلك ؟ ان فائدتها هي زيادة عدد المهاجرين من افرنسة الى اراضي المستعمرة وتكثيف العنصر الافرنسي في هذه المستعمرة .

وما هو نفع « المستعمرين » الذين يثبتوا وجودهم في المستعمرة . ان نفعهم يأتي من استئطاعة حصولهم على المقادير الكبيرة من قطع الاراضي الصغيرة التي يتباع بارخص الامثال .

فالمستعمرون بناء على ذلك لا يخلص نفعهم في حب المهاجرين من افرنسة عنها ولا بالأعلامات التي تميز استعمارهم . لأن هؤلاء المهاجرين من افرنسة هم مزاحمون لاهل تلك المستعمرات . ويسبب اهالك الدولة الافرنسية شدة اعتراضهم في الأحوال الخاصة « بتفضي القوانين الحالية لا يسمح « للمستعمرين » الذين هم من اصل اتونطين في المستعمرة »

الابتكث اراضي الاستعمار ولكنه يصح التلويح السابق تحت تصرف المهاجرين من افرنسة والذين هم من اصل افرنسي .

الا ان هذا القانون غير مرضي فان في الأوراق والوثائق الرسمية هناك وبعلن بصراحة انه سيخصص في مبيع الاراضي الغالية نصفها للجزائريين . ويقال انه بوساطة لاجبهاها احد تريد حصلة الاراضي المخصصة للجزائريين .

واما في تونس فلا يوجد قانون يميز حصلة المستعمرين المحليين التونسيين وحصلة المهاجرين الافرنسيين . فان الحكومة التونسية او لسانه اخرى حكومة المقيم العام باستسلامها لضغط السياسيين المحليين من « المستعمرين » تباع الاجزاء المقسمة من الاراضي التي تعزأكل علم الى المستعمرين من الافرنسيين القيمين في تونس .

وهي ساء على ذلك لاندعو المهاجرين من افرنسيي تونس .

وهذا الاعداد اعظم الزيادة ودعوة افرنسيي افرنسة ليعرف كل سكان الافرنسيين في تونس ويرى مقدار ما ينتج « النتائج على مثال الافرنسيين في هذا القطر .

وان من الواضح ضرورة مراقبة الحكومة « (حكومة الدولة المالكة نفسها) » لادارات الاستعمار . هذا اذا كانت تريد ان تكون في شمال افريقية ادارة مرضية مقبولة وان لا تكون رعايتها وسياسها معرضة لمعارضة المصالح المحلية ومقاييسها لها . في كل سنة وفي كل مستعمرة يجب ان توضع

خطه للعمل الجديد المفسود منه دوام الاستعمار ويجب ان لا يكون تنفيذ هذه الخطة ممكنة الا اذا وقعت عليها حكومة الجمهورية الفرنسية . يجب ان يأتى فى كل عام مفتشون من افرقة لينظروا كيف شرع فى تطبيق هذه الخطة وتبنيها .

مسؤولون ومسألة الاهالى الوطنيين

عندما وصل مسو لوتو الى الجزائر ليقم زمام الاحكام فيها ، لم الشأ ان تنبأ عما ستكون عليه افكاره ولا احساسه ، وصرحنا بان اعماله هي وحدها التي ستبقى عليها اراءنا وستتولد عليها احكامنا ، هذه الآراء وهذه الاحكام الحرة المستقبلية . وقد كتب لنا من جهات مختلفة يقال اسنوا طمسكم فيقفان له خيرة عن تجربه باحوال الجزائر وتشوينا وانه ليس بالرجل الذي نتجهم عن القيام بالواجب الافرنسي .

وقد كنا ، والحق يقال ، على حذر ، وفيما قد كان من الممكن انه عند وصوله يظهر بصراحة تساند ويرفع يده لاصلاح ما اعوج من المواقف المشثومة الاعمال لادارتين من اكبر اداراته وها ادارة الشؤون الاهلية الوطنية الاسلاميه وادارة التعليم الاهلى ! اذ بمباراة اصريح تعليم هؤلاء الوطنيين المسلمين . فان من هاتين الادارتين اتى كل السوء والشر وانما على كل هذه الملل لكي يوجد ضغط ادارى وادبى مستمر فيه شدة وثبات على طريقة مطردة متتلمة .

وبالنظر لكونه امتنع عن اقل شروع فى الامر امتناعا تاما ، فقد صار الحاكم العام الجديد اسيرا بين هاتين الادارتين القويتين . ولقد كان لدينا ، من الميزات لاسردياته بعض جل من خطب صغيرة القيت هنا وهناك وكانت فى ظاهرها قليلة المعنى ولكن كان فيها ما يظهر للسامع المتنبه . اذا اخذت تلك الجمل على حدة ، تنبها من سلاما مباشرة وبدون واسطة ، برنة صوت يتبين فيها التشديد والتهديد ، واما اليوم ، فقد عرفنا كل فكر الحاكم العام . فانه فى اجتماع المندوبين الممالين التى خطبة عارض بها مقاصد القوم وصرح فيها باستعداده للكفاح وان فى اسم « لوتو » ما يتبين منه اقفا كفاح ومكافح وهو ما يجعله واليا شديد الضبعة خيرها : كما يقولون ، بغير شك ولا ريب . ولكن بقي علينا ان نعرف هل سيكافح مسؤولون فى سبيل المصالح العمومية التضامنية بين افراسة والجزائر اوانه سيكافح للدفاع عن مواقع انتخابية مهمة لتهديدها اغراضنا ولا يتعرض لاهاسميتناى وجهه من الوجوه او على كل حال للدفاع عن تلك الامتيازات الاستعمارية التى لا يمكن الدفاع عنها الا بتمريض السيطرة الافرنسية للاخطر هذه السيطرة الافرنسية التى يدعون ، مع ذلك ، السى فى تنفيذها وتوطيدها . وبقى علينا ايضا ان نعرف ما اذا كان هذا الرجل ذو الضبعة القوية هو الذى احسوا انتخابه دون غيره ليجل ما تخيل من خطوط هذا الحالة الدقيقة اللطيفة . وكفى من هذه الخطبة ! ان من امة منذ عدة سنوات شرع كثير فى دراسة حالة مسئلى شمال افريقية وان من هؤلاء الباحثين فى احوال المسلمين ، لصحافيين ومترعين واعضاء فى مجلس النواب والاعيان و و « مستعمرين ! »

فقد تأثر كل هؤلاء من ملاحظة انه لو كان تقدم الاهالي الوطنيين
المسلمين قد سار سيرا موازيا لتقدم الجزائر نفسها ، فانه لم يؤت بتغيير او
بتعديل في التنظيمات والقوانين الادارية المخصصة للاخطاطة بشئون هؤلاء
الاهالي الوطنيين .

وقد اظهر مسيو جوناك ، عبثا ، نيته في ترقية هذه الشئون . فان
قوة «الاقلام» [١] التي تشدد رهابها على «مستعمرة الجزائر» قد انقلبت
على نيته الحسنة . هذه النيات التي لم تجد طريقة للظهور الاخطارها
نتيجة لها .

ولم تكن المناقشة في هذه الشئون المقتصرة على محادثة بين اشخاص
من الخاصة ولم يكن يتداخل مجلسا النواب والاعيان الا قاصرا على اقرار
قرارات مكتوبة كتابية مبهمة .

ولكن التوقيع على معاهدة ٢ نوفمبر سنة ١٩١١ كان يجعل دراسة
هذه الشئون ضرورة السرعة لان هذه المعاهدة قد اسلمت الى الفرنسية
مسبقا قبل ٩ ملايين حديثة من مسلسل العرب والبربر وكان
من الواحد بارء التوقيع على هذه المعاهدة ان يسلط على الجزائر كلها
سرع هؤلاء المسلمين الذين اسلمت اليها شؤونهم . على الخضوع لانتظمة
وقوانين مثل أنظمة الجزائر ونوايس وقوانينها .

[١] المقصود بالاقلام هنا اقسام الادارات .

وماذا الذي كان يدعنا الى تدقيق دراسة مسائل نبال الفرنسية ؟
ان هذا الادعاء هو ما تعلمه من طمودة تريد الصدى لشئ الثورة
العنانية ، ووجود تحيد من الاهالي المسلمين يرداد لريادنا مستعرا .
ومصاعير الممرقة الجديدة التي خالق لها هؤلاء المنقول الثورات
وتردد في قلوبهم بها المواطنين والاحسانات هذه المصاعير التي كان
اقوى دليل عليها ، هجره عام ١٩٠٩ ، وبصيا - والحجرات - اما اذا
لما كان قومه وهذه المصاعير اشد الاحتياج انهم ليسوا هم الصم بصرأ
قد علمنا في القتل وهم ذو قيمة على كل حال حيث ان صانعيها يرون
لهم ان يحكموا منه عوسا من ان يعينوا بالحق لاستحالة .

في هذا الوقت ذي الحيلولة والذي يمكن ان يكون فيه العمل الفعلي
الموجود لتشير على تاريخنا ، يستفيد ، انحصارنا من بعض الوقائع التي
تحدث امتثالها في جميع الامم لتجسيم هذه الوقائع تجسيدا فاحشا ، وتعتبر
حقيقها بوقاحة بعدت كل حد ، وبصرف فوق ما يلزم من اجتهاد لا نقدر
حالة يعرفون انها ليست ولكنها تفيدهم عند قيمة من الجود السليمانية
والاستراتيجية والاقتصادية .

وقد سار من الغمور الذي لا بد منه ان توسع مسأله نبال
الجزيرية بين قلوبنا وان توسع نقطتها بطريقة واسعة حيلة مؤثرة
الوسوع والجلال ، وهو ما قامت به اهلنا الذكيرة حريصة وانطمان
في هذه المقالات .

ارجوا ان علماء للحرارة ، على يد من وثيقته ليذكر له عبر حطة واحدة

بحوزله ان يتبعها هو ان يستفيد فأئذته الشخصيه من هذه المقالات ومع
الانتظار لانهاء نشرها ، يحرص على سكون التحفظ سواء كان هذا
الحرص ناشأ عن رغبة في ان لا يقال أو لا يقلل شي يسلم العواطف ويزيد
الجدال حدة وشدة . اول للحصول على الوقت اللازم لتحضير الاجوبة
الممكنة او الموضوعية تحت البحث اللازم

ولكن هنا يظهر الوالى ذو القبضة الشديدة البديدة . فان مسيو
لوتوتجاهله الاختيارى للصحة العالمية الشتمية عليه المصلحة العامة الافرنسية
الجزائرية والتي دعت الى كتابة هذه المقالات . جعلها سبيل مناقشة وعبادة
مكافحة مشابهة غريبة لخادلات امثال بولس ودمكاريير .

وهذه مسيو لوتو يجب ان يفرق بها حرما . وسبحت الباحثون
عن جواب واضح صريح حتى على المسائل المذكورة آنفا . تحشا
لافتأذ فيه .

وهذا ما يقول مسيو لوتو :

ان اجدادنا اتوا الى هذه البلاد وانتزعوا من القوضى ومن
الاحتلال ومن الوحشة . وفي سبيل هذا العمل الذى قصده المخلصين
اكثر من تدوخ البلاد واستبعاد العباد . نجحوا بجرائهم وسلكوا دماءهم
فما على الامل الذى جعلهم يفضون اعينهم عن رؤية النور وما هو
الخير الذى جلبوه فى نومهم الأخير : أليس هو الرغبة فى رؤية هذا الدفاع
اراضى ان نسيه ليس افرنسية فقط بالرابطة السياسية والجغرافية ، بل
افرنسية ايضا بمنظرها ، افرنسية بعمل الفلاح الميعش الخجى ، هذا

الفلاح الذى . كصانع متفاني . يأخذ ارضا لا فتأذ فيها ولا
تؤرم منها . ويخرجها من العدم ويكوتها ويشكلها بيديه القويتين الى ان
يصيرها مثالا حيا ؟

والقد كان التعبير الشبه بمعجزة الى درجة اننا نستمتع فى هذه البلاد
بلذة الحياة وان الذين عاقبوا هذه البلاد لا يستطيعون ان يتركوا عناقهم فى
دا الذى اوجدنا افرنسية باديها وعوادها واحسانها العالم .

هو هذا « المستعمر » الافرنسى الذى يبر بعض الناس ان يكرهه
من اياه ويشوهوا حسنه .

سادنى . ان حاكما عاما يجب عليه ان لا يقول الا ما قاله مقبلة
مؤثومة . ولكن ليس مما يمكن ان يمد خروجنا عن هذه القاعدة . ان
اعبر عن الحزن الذى لم يفسدنا اوى عمل « الاستعمار » فى هذه البلاد
قد انكره كتاب باخرون بالادعاء باهم خاطبون ويكلمون نجبة الافرنسيين
عالية الفكر .

تبع معرفة اخلاصهم لا يمكن ان نعطي كفاءتهم التى لا جدال فيها
اهمية للغملة التى يمدونها ويبدلونها .

انهم يجترئون باننا نطبق هنا حكمنا استبداديا طالما وعينا واننا نعتبر
الوطنى المسلم عدوا يجب القضاء العرب فى قلبه بشدة العقوبات قوة وان
« المستعمر » خير معوان على اذلال المسلم الوطنى .

سادق . هل يجب علينا ان نتجح باسم « المستعمرين » ؟ ان هذا الاحتجاج يكون تعميلا حاصل . وان « المستعمرين » الضالعين في تلك القرى عند ما يعلمون ما يصفونهم به في تلك الارجاء التي تبعده عنهم حبياسة فرسخ . لا يثألون من ذلك . ولا يثأرون . بل تكاد تبتد على وجوههم التي كستها خرازة الشمس بالاسمرار . ابتداء وبعودون بعد ذلك يوقاد الى محراتهم . ان « المستعمرين » الجزائريين يدافعون عن انفسهم باسمهم الذي يصفونه بكون وسكون .

وكذا كانت اعمال الادارة الجزائرية هي التي جعلوها هدفا لعلمهم وتشفيهم . فكيف ساعا لهم ان يفرضوا ان امثال كاميون ولافيير وبريموال وجونلا قد قبلوا بدون ان يتورعوا عنهم ، استصا آلة التريب والاضطهاد والنبذ ؟

وان الحقيقة المخالفة لما يقولون ويدعون تمام المخالفة . ففي هذا الظروف التي يخترقها الاسلام الآن كان يمكننا ان نعرض بعض كدود الخطر لو لم يكن عارفين حقيقة عواطف الاهالي الوطنيين المسلمين . اننا انما نرى اسد الشبه لكلامه عن هذه العواطف . فحقيقا مدة شهر في غاس ام مهم . فبدون ان نحيط نفسا بحرس شخصنا ولا حاشية تحيط بنا ولا واسطة نعرفل رغبهم في التبين عن مرادهم . فقد تركناهم لغيرهم اننا نحن فيهم ونفهمون لنا عما يحبون ويؤملون .

فلم ترفع نظارة مشقنا في العواطف الدافعة اليها وفي كل مكان وجدنا مظاهرات طبيعية وخاصة للثة التامة منهم فينا .

هل يستج المسجون من تأكيدها التبريد فيه اننا شكر وجود المسألة الاهلية الوطنية الاسلامية ؟ ان ذلك الاستنتاج يكون دليلا على جهل المستج لنا .

ولكن هذه المسألة هي قبل كل شيء مسألة حرية شخصية واحكامية وهل هذه المسألة لا تقدم في كل زمان ومكان ؟

حقا العجب ان تلاحظ ورعى وترفع حالة الاهالي الوطنيين المسلمين الاسدية والاهلية . ويجب ان توسع حريتهم كلما ترقى مداركهم . النحر افكارهم . ولا يمكن احد ان يهبط بنا متأخر عن خلقه لاسنا شخص اجارات وتديرات كبيرة عظمه في هذا الشأن .

ثم ان مسائل التعاون والمزج وحده المستقل والتكافل المتبادل هي للاهالي الوطنيين المسلمين مسائل ذات اهمية تسبق اهمية غيرها . وان مقاربة الشؤون الاهلية تدل على اننا نشغل نحن هذه المسائل .

وان هذه المسائل لا تزال لها حالة المدة التي كانت لها من قبل في ارض افراس القديمة . وهم يؤمنوننا على اننا لم نحل هذه المسائل في بلادنا بظلمة شعرا . لا يزال اكثره باقيا على كرهه للتقدم وبعوده من الترقى وعدم قبوله لتحسن احواله .

من الملو كتمان العواطف والاصرار ثقلة على باقي الاهالي الوطنيين المسلمين . وسنسى ونشهد ونجد في تحديدها وتحسين توريدها تحديدا يجعلها اقرب احتياجا كانت عليه من قبل . ولكن هذه العماد كانت موجودة قبل اقتراحنا لهذه البلاد واسيلا لنا بها . ولنا العطف من

التأقدين لاعمالنا ان يجيبونا عما اذا كانت هذه المبادئ واضرايب
مقررة ومثبتة وحاصلة في تلك الازمنة السابقة بنفس الطريقة ونفس
الشروط المتضمنة لثلاثة والمدالة التي تير عليها جبايتنا لهذه المبادئ
والضرائب ؟

اننا نحقق ونؤكد الاجمالى الوطنيين المسلمين نفس المدالة ونفس
الطارية التي نجحتهما للاوروبيين وهم يستفيدون من قوانيننا وشرائعنا .
وان شرانهم للاراضى من الاوروبيين يتضاعف ويتكاثر ويكاد
يساوى قايما او الاقليلا بعضهم للاراضى التي يديمونها من تلقا انفسهم .
وانهم يقدمون لنا بذلك رجاءا على انهم ليسوا عديمي ولا مظلومين
ولا مهضومة حقوقهم من جانبنا وانهم امكنهم ان يحصلوا على ارباح
في ظل احكامنا وقوانيننا وشرائعنا .

فلذلك بصوت عال اننا ندير مصالح الاهالى الوطنيين المسلمين
المادية والاوبية ادارة موافقة لزعائم الخبيثة بهم وطبقا لرغباتهم .
وبالاعية للتفكير والروح الافراس وان كل مايقال ضد ذلك يكون محض
اشتغال بالجل والالفاظ الزوقة .

فيكون مسيو لوتو — الحاكم العام للجزائر لم يكلف نفسه مؤونة
الانتظار الى ان ينتهى نشر تلك المقالات التي تستدعى الالتفات والاعام
النظر من كل وجه ، ووضع نفسه ضد مايراد منها واعلان خصومة
تكاثر تكون نتيجته .

فهل يؤمل انه يوتر علينا ونحيفنا بذلك ؟ وهل يظننا مثل تلك

والضادع ، الى اللوالى صاحب القبضة القوة الشديدة سلطة عظيمة
المقدار عليها ؟
فما اعظم خطاه !

وكيف لم يلاحظ ان اشتغاله هو نفسه بالجل والالفاظ اذا كان يكفى
به اعلية مندوبية المالبين فانه لا يمكن ان يكفى ذلك الجزء من الرأي
العام الافرنسى (الموجود في فرنسا نفسها) والذي يعقب عن قرب نحو
المصالح الافرنسية وترقيها في العالم عموما وانزقى الضرورى سياستنا
الاستعمارية .

ان مسيو لوتو يستحسن ان يجمع من الالفاظ والجل مايدور حوله
الجدال لغير سد معناها الى المعنى الذى يبرر دفاعه الذى اتى به متحجبا
الخصوص في الموضوع .

وان يعلمه علما ثبت حقيقة صحة النقادتنا . وهى النقباتنا بان
الطريقة السياسية والادارية السبعين في آخر اونها في حقيقة امرها سبتين .
لانها يستعان بها من اجلها شع كل اصلاح يمكن طلبة الخليفة وحيث
او يفكر هو عنه فيجمع لفظ مايقى به الشواهد فيما سيرا على طريقة
منظمة او ثبت به مايعر ظاهر التضاد مع الحقيقة .

وان الامر لتعلق بتخص مسيو لوتو . وتخص مسيو جوناو .
وتخص هذا او ذلك الموطب الاخر او هذا او ذلك المستعمر
الجزائرى . . . فهذه هى الطريقة او الجهاز المستعمل الآن في المناقشات
والجدالات .

حقاً : اننا لم يتوقف علينا كون هذه الطريقة تغير وتصلح تدريجياً
فاننا نعرف ان المكتنى بالقليل في انتظار الكثير .

ولكن النبي المستمر الذي نضدم به يدؤن ان ترك لنا راحة من
رضوخه ، يجعلنا مضطرين الى توسيع نطاق الجدال .

ولقد كتبنا يجب ان نرب الأمانة مع بشاؤنا ذلك . ولم يقبلوا هذه
الطريقة الحكمة . فنتناقش اذن المسألة كلها ، بتجميعها وعلى مداها
وفي جميع نواحيها .

ان مسيو لوتو يجب استعمال الكلام الرافي المذهب كلام الادباء
والعلماء ، والحاسه فانقل له هات لتري كما يقول الفلاحون والعوام .

عمل المستعمر الشخصي ؟ أيزكر مسيولوتو عمل المستعمر الشخصي ؟
انهم يأتون بنا دائماً الى هذا الداعي وهذا الدافع وهذه الملق كما يؤف
بالدافن الى السب الكافي اكل نبي . عمل المستعمر الشخصي على
يستحق كل الجواب والطرد : اننا سامنا بذلك ولا سيما مسيو شالي
قد قاله اذ قال : ان المستعمر الافرنسي أول مستعمر في العالم ؟

ولكن في الحقيقة اننا لا يمكن ان نضيع وقتنا في دواعي هذه
الاشبهه فان هوما اخرى تستدعي تفكيرنا في غير التيق بها . وان
مسيولوتو يبري هذا المهوم ويرفها بغير شك ولكنه تنوع من الاشكالية
من قبل اصوله الادارية التي تزيل منه قسماً كبيراً من السلطة المدة ورأله .
وما هي هذه المهوم ؟ - اننا قد ذكرناها من قبل فيما تقدم من

المصحات وهي الطريقة التي يطر بها الحاكم العام للجزائر الى هذه
المهوم . هذا الحاكم العام الذي كان يجب ان يكون اعطاه انما في
على النجس عن احسن الطرق والطرقها للابيان بما يرض هذه
المهوم بشكل طريف وغير مداس بالضرورة .

وبذكر مسيو لوتو اعمال الادارة التي ذكرها نأى لما لديها من
برهان فنقول :

انه يجب توألي الكثير من الحوادث المحيطة بالمصلحة طلباً من سنة
١٩٠٨ . ان توجد مراقبة للتواخي المستمرة . فلو وجدت هذه المراقبة
في سنة ١٩١١ فكانت النتيجة تفيد الاحكام في مصمم تفيداً أكثر
القبيل والقبائل واية رفا من السهل الاقرار بان هذه الاحكام باطلت
الا في الذين لم يند في امكان المتعاضدين بالسياسة ان يخلصوهم ويغذوهم .
والاية ان مسيولوتو يعملها مسألة بسطة للحرية الشخصية والاجتماعية
فهل ياترى ارادوا ان يبقوا من شأن الحرية الشخصية انصرهم على مسيو
حاجر الحبل بالخطم وتأسبهم لكث المدارس - الاكواح التي التوا
فيها مصلين وطنيين مسلمين غير كاف لتخصيرهم العلمي وغير كافية
مربياتهم ؟

الا ان يجب ان يكون المهي او محبوا من بقدر الاحالي اوطين
المسلمين بسطرون الاذن من ادارة الحكومة الاستعمارية يعلموا انفسهم
بالنفسهم . وتكون هذه الادارة قد عرضهم بذلك ليحفظوا ديوانهم
النافع من المضر . في مواد التعليم امانة او يتلقوا بالتخصص تلك المواد

التي يقدمها اليهم ويضعها تحت تصرفهم اعداء ماكرين ماهرون قد صاروا مع تنكرهم بالصفات التجارية ، يجربون اتجاه الطريقة الافرنسية ليبدروا فيها بذور المداوة والاحقاد ضد الدولة الافرنسية .

ويجب ان يكون هذا الحارم العام نفسه هو الذي يسهل بحملته واوراقه لهذه البذور نموها واثمارها !

والموائد والضرائب ؟ حقيقة ان جواب الحاكم العام للجزائر هو جواب يقع لنا وانما يرى فيه حجة لنا عليه ، وذلك بان هذا الجواب غريب السلطة هل كانت هذه الموائد والضرائب موجودة قبل افتتاح هذه البلاد واستيلائنا عليها ؟ حسن ! وانه يمكن ان يكون احسن لو كانت الادارة قد وجدت — منذ استيلائنا على تلك البلاد — الطرق لتوطيد هذه الضرائب وجبايتها وتحصيلها على احسن شروط العدالة . فهل يمكن هذه الادارة ان تقدم لنا برايتها على انها توصلت الى توطيد وترتيب هذه الضرائب والموائد وتوزيعها وتحصيلها على طرق العدالة .

اننا لنحبها بتصرفنا لها بانها لا تستطيع الى ذلك سبيلا . وانما اننا بالادلة الساطعة والحجج الدائمة عمليته ادارات انواع الشرائع فيها وخطيئات ادارات المشايخ . ومن كنهم لم يسعوا بشروء السلاح طريقة حراسة الموائد والضرائب وتحصيلها اولا ولزوم ايجاد التساوى في التكاليف والمصارف ثانياً وهذا يثبت بطريقة ساطعة انما يعين انه بعد ثمانين سنة من

احتلالنا لهذه البلاد ، لازالة بغدين عن تحقيق نصف الواجب المفروض علينا في ارجاء شمال افريقية .

ولتكرر قولنا هذا : انه لو كان نصف هذا الواجب قائما على اقامة المستعمرين الكثيرين وتوطيئهم ليكون جدمهم واجتهادهم المشكورين سببا في اخصاب الارض واجداد الحركة الاقتصادية الشديدة بمعاونة الدولة المستملكة ، هذه الحركة القوية الشديدة التي نشاهدنا الآن ، فان النصف الثاني من الواجب الافرنسي كان يقوم على تحضير الخدم الاقتصادي والفرق الاجتماعي للوطنى الملب بالاحترام المضيوع على فتح سبل الامتراج الذى ليس فقط ممكنا ولكن واجبا ايضا .

واما عن ضغط المستعمر الادبى الذى ينضم الى ضغط الادارة ، فلو احسن مسيو لوتو ان يسي القرارات المديدة لمجبات المستعمرين ومحبهم بها يرون وجوب الكاد حق الاهالى الوطنيين المسلمين في العلم وحقوقهم في التصلص من اغلال ، حالة الاهالى الوطنيين المسلمين ، يدربها . وتسير قبول الخدمة العسكرية الافرنسية في مقابل مزايا مالية لا تعطى تقدر عظيم دونه واحدة ولكن بتدريج حكيم . — (وهو يجب التذكير بان الخدمة العسكرية بقيت مدة طويلة غير ملزم بها اولاد المستعمرين) . فاد اراقى لمسبو لوتو ان يفسى هذه المظاهرات التي هي بمثابة اقبص مخالف للكرم الادبى المأثوم وقانه بخلافه ان تذكرها . فوق ذلك فليس من الضرورى ان نطيل التشديد في ذكرها فانه في اليوم التالى ليوم الذى التي فيه احكام العام حطبه اخرجت الفلة

التي هي من غير المستعمرين بين اعضاء مجلس المنتدبين الماليه ، من اعلمها الآتي ذكره والذي بقيت حالة فكرية تثير كل استغرابنا .

ان اعضاء المجلس المالي ، غير المستعمرين بأنبيائها قراراتها السابقة تحتل الحكومة بان تصرف فكرها عن كل مشروع تجريد الوطنيين المسلمين ولو كان التجريد جزئيا . فان تحقيق مشروع التجريد لا بد ولا مندوحة له للمسلمين الوطنيين عن ان يحرم الجنود الوطنيين المسلمين حق المزايا الانتخابية وهو امر ليس الاهالي الوطنيون المسلمون مستعدين له بل هم بعيدون عن الاستعداد فالاعضاء يظنلون ان الجنود من الاهالي الوطنيين المسلمين الذين يحتاج اليهم دولة الوطن (افرنسية) احتياجا لاجدال فيه يتجهون بطريق التطوع وان تزداد المرتبات لهم اذا لزم الامر ، وان يجعل بعد سنة وثلاثين سنة على الأقل ، قيمة مرتب الراحة للأعانة وستين فرسكا فير السعسقات ثوب ، وان عواطف العدالة ، وابن الفكر والروح السياسيون ، وان الشعور بصلح الوطن العاليه ، فما حناب الحاكم العام ، ان مستعمروك المشغولون بالسياسة يسمعون كل ذلك في الغفلة على صاحبهم الانتخابية الخاصة هذه المصالح الانتخابية التي تدعى حفظ الامتيازات الفرانسية .

وانت ، عوضا عن ان تهدي هؤلاء المستعمرين باطهونك اليهم ضرورة إيجاد التغييرات في طريقة الأحكام الحالية ، وعوضا عن ان تصنع شيئا لاهالي الوطنيين المسلمين يتفهمهم ويفيدهم بعد ان منع الكثير في امر حكومي واحد ، اصالح الاسرائيليين - - - - -

في افكارهم التي هي اشد الافكار اشتماكا بالاثرة والالانية ، وتدعي بذلك كسر الآمال التي جعلها سلفك تتأني اليام ابن هؤلاء الاهالي الوطنيين المسلمين !

وليس نعمة ما يجيرك على ان تقف موقف المدافع عقبه كزودة في مناقشة المنتظر منها ان توجد قرار الدولة المالكة ، فأنذ كذا حائلين هذه المناقشة فوق شخص الحاكم العام ، والمقيم العام .

هنا كان يروى لهم ان لقوا بتخصيص وتقسيم في مملكة حذالك ، فانه يمكن ان تنزل عليهم ضرائب . واننا لنأسف لذلك مقدما .

حق . اقوال مرفوعة - - - - - يقول ذلك مسيو لوبو - - - - - حق وتقول له مرفوعة يا فيل وكن في التحقيقات المالية (مجلس النواب والاعيان) ان حق . اقوال مرفوعة تقارر لجنة التحقيق على الخدمة العسكرية لاهالي الوطنيين المسلمين . حق . اقوال مرفوعة تلك المقالات الزلة التي نشرت في جريدة الطائر والتي يمكن قراءتها . يستعملوا معانيها - - - - - حق . اقوال مرفوعة تلك الآراء المثبتة على اسباب صحجة والتي صرح بها للتشريع العظيم الذين انابوا واحادوا واعادوا وانها اقيمة في الحلقه لشرع المسلمين . ان هؤلاء امر الغم يوافق الحاكم عام وهو ان سلكهم هذا الحاكم بهذا السبق وهذا الحق في مسائل هاماتها السائل من الخطورة ان لا يقابل استلزامه ، اضعه وضعت دفاع من احساس حال عن الاعراض الشخصية .

لتعاقب بمصالح الاوطان ، الا وتجعل اقوال مزوقة ، يمكن الانسان ان يرى امثالها بسهولة في اعمدة الجرائد الكارهة للعرب .

انه يجب الاعتقاد بان اشغال السلك الادارى وهو مهنة لم تسمح مسيو لوتو بان يحصل على فكر صحيح من على اسباب مقولة . من جهة مدى المسائل التي يضعها تماس الشعوب بعضها في الحالتين اللتين تختص كل واحدة منهما باحد الشعبين وهما حالتا البادية والعبودية .

فبصير حيثه من الضرورى مد اللازم ، من الذى لاغنى عنه ، بل من الذى لا يبد من التعجيل به . ان يدرس الاحوال والظروف والشروط الموجود فيها افراسيون في جهات العالم الاخرى : كذا وفي الاناس - اورين . فدراسة هذه الامور والمقارنات بين الاحوال هنا وهناك قيمة كثيرة في توضيح معتقداته وافكاره . بصفته حاكما للجزائر على اساسات ومبادئ احسن من التى اوجد عليها الآن معتقداته وافكاره .

فإذا لم يكن من هذه الطبقة من رجال الحكومة الذين يقدحونهم يوما عن يوم ، والذين لا يعرفون من انواع الحكم غير استبداد القوة والاضط والاضط الى ان يزل عليهم مصيدة وتعمل بهم كرامة لثباتهم يفهمون ان الشكره تكسب قوة وشدة كما مضى عليها وان هذه الشدة تزداد كلما ازداد الضبط وانها يمكنها ان تحدث فرقة مضررة . اما نحن فلنا نظر بمرور وحبور الى المكافحة العنيفة التى دفعونا اليها بالحق المتوالى والسلب التالى . ولو كنا نتذكر ان هنالك وقت

يسمح لنا بذلك . لكانا نذهب الى الذين يدهم الحز والعقد في مسائل الحراز ونقول لهم لماذا تصرّون على الامتناع عن رؤية تقدم الاهالى الوطنيين المسلمين وعلى رفض الوسائل التى تحمل هذا التقدم يسير في السبل الافريقية .

ولماذا تكون بمسألة الاهالى الوطنيين المسلمين الى موقفكم الاعاى بما ان هذا الموقف غير مهمل . وانتم كنتم انتمى قديما ثابتا بيننا بدون حاجة الى ان يكون عقدة كروية في طريق مضاع هذا الشعب الذى فيه . ولكن يظهر ان ذلك قد مضى اوانه قال موقف القتال قد اتخذت . انما لمخاطب الراى العالم الفرنسى . وانما يعرفه كما لم يعرف وتعلمه كما لم يعلم وعندما يصبح احصاءات : ان ذلك تعصب تحريم انه خلاص وعندها يكلمونا عن حقوق المستعمر ، تحميم تذكيرهم واحصاءه . وانما نطمحون مقدما على نتيجة التوفيق الناشئة الآن . فقبل عشر سنين من هذا التاريخ عبد الانصافى الافرنسى الفرنسى هاشيا . ولم يبق بعد هذا الانطوى . الاسر تعلمهم كل شئ في ادره وعلمه لا يفرح بالخير .

مسيو لوتو والمستعمر والاهالى الوطنيين المسلمين

قد انتظروا . الى ان ياتنا نص الخطبة التى اقرم فيها مسيولون الاعراض السبع عن هذا الانصاف الى نشرها عن اهل امرية ، فرد عليها . وان نص هذه الخطبة موجود الآن تحت الظفاد . وارى ان من التائب المؤكد ان بين اوائس وآرائه ومعتقداته ومعتقداته . افراقا وخلفا وتصادا كاملين .

فما هو فكر الحاكم العام في المسألة الأهلية الوطنية الإسلامية :-
هل يستنتج المستنجدون من تأكيدنا المشدد فيها أننا نكر وجود
المسألة الأهلية الوطنية الإسلامية ؟ ان ذلك الاستنتاج يكون دليلا على
جهل المستنجد لنا .

ولكن هذه المسألة هي قبل كل شيء مسألة تربية شخصية واجتماعية .
فان كان يستلزم ان المسألة الأهلية الوطنية الإسلامية تقتصر على كونا
مسألة تربية فانه بعد ان الحاكم العام للقبط الجارى قد اخطأ خطأ كبيرا
ان هذه المسألة لشئ عظيم بشكل آخر وكيفية اخرى . وهي قائمة
على معرفة ما اذا كنا نطبق على الاهالى الوطنيين المسلمين مبادئ
عدالة وانصاف . والعدل والانصاف هما اعطاء كل ذي حق حقه .
وردد كل شئ الى صاحبه . وهي تقتضى بذلك . ولاشك ان يتبع الجميع
على السواء حريات التعليم والتربية ولكنها لا توحد ولا تخلق واحدا
مخاضا لهم المتوحشين ونحو المتدين المتعدين المهديين لا العدالة
والانصاف يقضيان بان لا يمدى على حق احد ولا انه يحرم احد ما
يجب ان يحول له .

فكيف يبدو لنا الآن ان حكم العدل والانصاف ضرورى الآن
في افريقيا مع انه لم يكن احد يفكر في كرامته قبل خمسة عشر عاما
ان لذلك سببين عمليين : اولهما انه من جهة ابنا ان استقرارنا
على ان تعلم الاهالى الوطنيين المسلمين واخذت تكون نخبة منهم ذات
كفاءة لفهم انصاف والتبائن والخلافة الموجودة بين افعالنا وبين مبادئ

ولفهم مواظبتهم واحواهم مبادئ ونعتقد في حققتنا من مخالفة
العدل والانصاف . ولتبيها انه من جهة اخرى اننا نبحث في اتحاد
الوسائل التي تمكننا من الاستيلاء على المراتب الاقصى واحصاه سطرا
واسطرا فاننا نكون بذلك عاملين على زيادة عدد الاهالى الوطنيين المسلمين
الذين ندين دقاتهم لنا زيادة ونمو على الضعف . وانما لا يجب ان يكون
الانسان لنا يوحى اليه لئلا عن له والاعتقاد انه ستوفى على مواظبتهم
نحو افراسه كون هناك افراسه سيكون سببا في زيادة عطية لقوى
الافراسية او على الضعف عظيم .

فواء ارادوا اولى يريدوا ستكون في ارجاء هناك افراسه اسباب
احوال مستقبل افراسه .

وتلخيص الدعوى التي تقبها هذا حكم الامتيازات الحالى قد
وسمنا الاسئلة الآتية .

ان المستعمرين يردعون نحو من مليون هكتار كل عام ويحصلون
على فتح مقداره من عشرة الى اثنى عشر قطارا بالهكتار الواحد على
الموسط . في حين ان الاهالى الوطنيين المسلمين لا يحصلون من القمح
بالهكتار الا حصة اوسعه قناطر والثلاثة عشر الف المائتين وواحد من
ذاتى العنب في اخر الزمر قد بلغوا في سنة ١٩١١ كمية مقدارها خمسة
عشر الف وسبعمائة رطل عن سبب واحد في المتوسط فهل من العدل ان
الاراضى التي تعطى مثل هذه النتائج . يعنى من الموالد الحكومية في
حين ان اراضى الاهالى الوطنيين المسلمين يدفع هؤلاء عنها مافرض
عليهم من الضرائب

ولقد اشترى المستعمرون في الجزائر - في هذه السنوات
الاخيرة الفين وتسعمائة واربعه وسبعين « سيارة » مقدرة قيمتها
بناء على الاحصاءات الرسمية الجزائرية بقيمة ثمانية وعشرين مليوناً
وخمسة وثمانية آلاف فرنك وذلك مايعطى نسبة سيارة لكل مائة
وسبعة واربعين مستعمراً اوروبياً . فهل من العدل ان اهالي لجزيرة
البحر والرفاهية مياظهر بمثل هذه المظاهر التي لا يمكن ان يشكرها من
ولا ان يجادل فيها مجادل - هل من العدل ان هؤلاء المسلمين يحملون
الاهالي الوطنيين المسلمين يفرحون كل مصاريفهم وتكاليفهم العمومية ؟
ان الحاكم العام للجزائر قد اجابنا . ولكن كيف اجابنا ؟

اجابنا على السؤال الاول بقوله :

« من المؤكد ان الموائد والضرائب ثقيلة على عائق الاهالي الوطنيين
المسلمين ، وسنفي ونسعى في تخفيفها وتحسين توزيعها بحيثما يجعلها
اقرب احتياجاً كانت عليه من قبل . ولكن هذه الموائد والضرائب
كانت موجودة قبل اقتراحنا لهذه البلاد واستيلائنا عليها . واننا نطلب
من الناقدين لاعادنا ان يجيبونا عما اذا كانت هذه الضرائب والموائد
مفروضة ومثبتة ومحصلة في تلك الايام السابقة بنفس الطريقة
ونفس الشروط المتضمنة للرعاية والعدالة التي نسير عليها جبايتها
الموائد والضرائب ؟ »

واجابنا على النقطة الثانية بقوله :

« قلنا كما صدوت قال اننا ندير مصالح الاهالي الوطنيين المسلمين

لمادية والادبية ادارة موافقة لزعمتهم الخاصة بهم وطبقيا لرغباتهم .
وملائمة للفكر والروح الافرنسيين . وان كل مايقال بخلاف ذلك ومنه
ذلك يكون محض اشتغال بالجل والاقوال المزوقة .

هذا مااجاب به . وانسا ان نتاخر عن اظهار ان هذه
الاجوبة ليست ناجية يمكن قبولها والكوت والاقتدار عليها . وانه
بما ان الموائد المقاربية كانت موجودة قبل استيلاء افراسية على تلك
البلاد ، فليس ذلك سبباً لاعفاء الاراضي التي يملكها المستعمرون
الاوروبيون .

وقوله : جل واقوال مزوقة ، هذا القول المشعر بالاحتقار والموجه
الى اهم المواضيع التي تهم الصنيع الوطني فعمد فهو قول ليس في محله
ولا يليق بان يقال .

ولكننا نكتفي بان نلاحظ ان مسيو لوبو الذي شكك في صحاح من
المستعمرين لاسعه ولا يمكن ان يقول غير ذلك .

في عدد الموائد الصادر بتاريخ ٩ مايو الاخير كنا قد بينا ان في الحالة
الراهنة الخاضعة لا يمكن لاحد ان يقول الحقيقة للدولة المانكة على مسألة
الاهالي الوطنيين المسلمين . فلا الاهالي الوطنيين المسلمين الذين ربحهم
على الكوت ولا المستعمرون الذين من صالحهم ان يدافعوا عن امتيازاتهم
شد الاهالي الوطنيين المسلمين الذين يحملون التمام وحدهم . ولا
الادارة التي هي موضوعة امام محاسن هؤلاء المسلمين السلطة
والسيطرة عليها والتي هي بسبب ذلك اسيرة تلك المحاسن واولئك المستعمرين .

وقد كان قولنا هذا الأخير قد استلزم بعض الاحتجاجات . وإن
عدم كفاية اجوبة مسيو لوتو تثبت لقرائنا مقدار ما في اقوالنا من الحقيقة
والصدق والموافقة للاحوال .

وهل يريد قرائنا اننا وثا كيدا غير هذا الانبات وهذا التاكيد ؟
انه لم يأت الى الجزائر حاكما عام قد صنع اكثر مما صنع مسيو جونا
ترقية احوال الاهالى الوطنيين المسلمين البنية . فهل كان راضيا عن
ذلك الحكم حكم المجالس البلدية الذى يصنع في المواسى الجزائرية .
الوف من الاهالى الوطنيين المسلمين في قبضة المستعمرين الافرنسيين ؟
وقد ظهر كتب اسمه العمل الافرنسى ، في الجزائر وكان ظهوره
في هذا الاسبوع الذى كتبنا فيه مائتا ، عرض فيه مؤلفه درجة الترقى
التي اوصلت ادارة مسيو جونار المسائل الجزائرية المختلفة اليها وابان هذا
المؤلف ، وهو مسيو روجوند اجار الذى كان من الخصم معادى مسيو
جونا في احواله . ما يظهر سوء اعمال تلك المجالس البلدية ونسبها
الحذ في الخروج عن العمل في اجراءاتها . وان هذا الاظهار ولو كان
بمعرفة لطيفة لكاد يكون عبر محسوسة ولكنه سرعان ما حلى كالذى تاتى به
طريقنا التي تابعها في توضيح مثال تلك المجالس .

وان مؤلف هذا الكتاب المذكور آتيا بين ان الافرنسيين انما يكون
في تقديم الموائد باقى ما يمكن وان الاهالى الوطنيين المسلمين يخرجون
بمعدون عن الاستفادة من توزيع مصاديق الجزائيات وان الاموال
العمومية مسرف في انفاقها اسرافا زائدا وان المستعمر مدفوع الى

الاستئثار بالنسبة بدافع الموائد التي يستحصل عليها من تلك عوضات
ان يفرغ وقته للعمل الخاص بالبناء بالارض والتمل للزروعات
وان هذا المؤلف ليصف حكم هذه المجالس البنية بالوصاف الظاهر عدم
المطابقة للمعقول والمعقول .

وقد كان مسيو جونا لا يجهل من ذلك شيئا . لكن ما كيد . فلما
صنع : لقد موقف عن اخذ التواشى للتوسه على هذه الطريقة المشككة
الطبعة وعلى هذا التالى القطيع . ولكنه يزعج في تحريك اصلاح ما بعد
من قبل . لانه لو كان ابدى اول حركته تلك على رغبة في تهدئة مشايير
المستعمرين لكان راي كل حاله المستعمرين الاوروبيين قد وقفت اراءه
موقف العدو الا انه لم يكن له بعد ذلك سوى ان ياحد حقيقته [١] وينصرف .

وان النتيجة التي نستخرج من هذه الحادثة التي اوفقتنا موقف
المتجادل مع رجل نادرى كبير رايته من قبل من جريسات عمله
مامدحاه عليه . هي ان اصلاحا جديا لمؤسساتنا الافريقية مواها لقرارات
مجلس النواب ومجلس الاعيان الذين يطالبون حكما وسياسة بالعمل
والنقائص ، طلبا بذكر كبير ، لا يمكن ان يحقق الا اذا اخذت اصحاب
الحل والعدد في الحكومة الافرنسية (حكومة الدولة الافرنسية نفسها)
في السورع في العمل لاجل هذا اشكهم انه لا يمكن ان ينظر ان تاتى
من المراقبة اقراة محمد محمد السيد الاور .

جريدة الطائر

المؤرخة في ١٧ مايو سنة ١٩١٢

[١] الخفية وعاء من حديد تخط فيه ابواب المسافر .

عقب حوادث تونس

احساسات

جناب الرئيف المحترم .

قد طلبتم مني . عند رجوعي من سياحة دراسية الاحوال في تونس ان ابين لكم ما استحصلت عليه من الاحساسات في أثناء وجودي بين الاهالي الوطنيين المسلمين عقب الاجراءات الحكومية التي اتخذت ضد التونسيين السبعة . وقلتم انكم تعلقون اهمية على شهادتي بسبب اني طلبت منذ عدة سنوات من قبل جمعيات وطنية اسلامية لالقاء محاضرة بالدي جوع مختلفة . واني ساجيبكم بكل التحقيق والتدقيق الذي يمكنني ان اتي بها في تحقيق يجب في أثناءه ان يدافع الانسان عن نفسه من تأثير احساساته الخاصة وان يحافظ على اهتمامه الجيد بالواجب المدني والوطني المستقيم نور العلوم والمعارف . فاقول اولاً اني لا اصرف اللغة العربية . وبناء على ذلك لم يمكنني ان اتحدث الا في الدوائر التي يتكلم فيها باللغة الافرنسية . ولكن ذلك لا يمكن ان يتخذ وسيلة لابطال اقوالى وهو لا يكون لكل تأكيد الا امرام ملحوظا مع ذلك اهمية وهوان اولئك الذين يتكلمون لغتنا من الاهالي الوطنيين المسلمين هم اكثر من غيرهم علما ومعارف . وهم يكونون . مهما كانت المهمة التي يشغلون بها . اى سواء كانوا موظفين او محامين او مزارعين او اصحاب مصانع او تجار . نخبة من اصحاب الافكار الراقية التي تظهر عظامها الطبقة المديرة للشئون او الطبقة القريبة من الخاصة . وهذه الطبقة لا توجد في تونس فقط بل توجد ايضا في صفاقس

وفي القيروان فهي في كل واحد من هذه المدن مع بقائها على الشكل المحلى الخاص بها لها حياة عامة تامة تزداد تنبتا باقاعاتها ثمائر الفكرة العصرية وشعور التقاليد الاسلامية مع الاخلاص لافرنسية الحامية والمعلمة المهذبة والوفاء للوالد لها . ان ايمان التونسيين بمزايا الفكرة العصرية تبديه هذه الطبقة في كثير من الظروف وفي اعمال الحياة الماثية كالتبديه في معاملات الحياة الاقتصادية وليس هنالك براهين اسطع ولا دلة انفع لتأييد ذلك من هذه البراهين التي لم تكن قط قريبة العهد . والتي تستنتجها من تسارع الاهالي الوطنيين المسلمين التونسيين . من كل الطبقات . الى ايداع ابنائهم . بل وبناتهم ايضا . لمدارس المدن الافرنسية . قلت مدارس المدن ولم اقل مدارس الريف لانه بناء على شريطة تاريخية واقتصادية معلومة كان اهالي الريف والصعيد اكثر بظما من سكان المدن في الاقبال على التقدم والترقى . والفكرة العصرية لهذه الطبقة القريبة من الخاصة هي الفكرة التي لها السيطرة على التعليم العام في المدرسة الابتدائية وفي المدرسة العالية والتي يشتمل عليها التعليم الصناعي في مدرسة العمال وفي المصانع والخراب في المظالم لكافة المتبعة بكليات العلوم والطب والحقوق في مدارسنا الجامعة . فهذه المساس بالفكر العصري وهذا التعامل مع نخبة ذوي الافكار الافرنسية يحل هذه الطبقة من التونسيين تغير في احوالهم الزوجية تغير ما كانت تقسم عليه من الاحوال . ان ذلك لن يقبل التونسيين خفقا جديدا كالا فان مزايا جنسهم وصفاته واستعدادهم تبقى على حالها . ولكن الشخصية تتغير وتتجدد وتلتزم من

تلقب فيه رغبة الاستزادة من معرفتنا ومن تشد فيه الرغبة في الاستزادة من فهم حقيقة ما نحن عليه ومن يتولد ونحو عنده الرجاء بان يصير الاهالى الوطنيون اكثر لياقة لكونهم تالمة لمريمم الافرنسيين ويضربون بذلك تدريجا اكثر لياقة لكونهم يصبحون معاونين لنا ومشاركين في الاعمال والاشغال وان يعتبروا ويماموا بهذه الصفة . ففي هذا الشعب التونسي الذي هو بطبيعته حساس وسريع التأثر - قد انمي الافرنسيون بعملهم المبرئ له ، حباً لافرنسة وولاء خالصا اوجد حس التقدير الذي يكون رأيا متيقظا وبصيرا بحقائق الأمور واعقارها .

ولاء لافرنسة وفكر خاص ، هاهما الصفتان المميزتان للطبقة الخاصة التونسية الجديدة . مهما كان نوع الغطاء الذي تغطي به رؤسها .

لا يوجد هنا عدم ارتباط في الافكار ولا تناقض في التمييز . ولكن بصورة اقل اختصارا نقول اننا نرى ، محييا الافرنسيين المسلمين (بعضهم لبعض اولاداً بالعين - وهذا البعض او العدد القليل سيكون نتيجة رافة فكر او احتاجا كلهم ذوو كفاءة لان يحبوا ان يكونوا مائتاًه) .

وفي هذا القسم من العمر - القسم المقابل لسن ٢١ او ٢٥ من عمر ابنائنا ، نستحق من الحب اكثر كلما زادت محافظتنا للحب والتقدير . فاولادنا هم اصدقائنا اكثر من كونهم اولادنا .

ففي هذه الحالة النفسية ماذا كان تأثير الاحكام الادارية التي قضت بالنفي او الحبس على سبعة من الشبان التونسيين المسلمين الذين اتهموا بمساع في تبديل الجامعة الاسلامية ضد امنية الحماية الافرنسية بالجامعة

الاسلامية او الاتحاد الاسلامي ليس بالجامعة الصافية او الاتحاد العماني . هذا هو الراي الذي يصرح به جميع الذين يعرفون قيمة هذه الافاظ والذين يشعرون بخاطر الاوهام والخيالات التي تلتقي بدون ترواعامة ولغير المطلعين . وان من الخطا ان يوضع في صف واحد من صفوف حوادث الحياة السياسية الدولية ، الاتحاد الاسلامي والاتحاد الجرمانى . بل يكون اشده الطباقا واكثر على الحقائق التاريخية واكثر مناسبة للحذر والحكمة في الادارة السياسية السمي بقدر امكان النفوذ في اتحاد الاسلام والمسيحية .

ولذلك يمكن اتحياد الآراء عند الكلام على الاسلام على وجود مسائل اسلامية موافقة للعقل كما يوجد مسائل انجيلية موافقة للعقل .

فاذا تكون الاعمال التي استندت اتيام هؤلاء التونسيين المنفيين - اذا نظرنا اليها بهذا النظر - تكون اعمالهم مشابهة تماما لاعمال اولئك الافرنسيين

الكتابوليكين الذين تطوعوا في اثناء الممارك والمكافحات الاخيرة التي انشبت نيرانها

بين الباطلة الزمية والباطلة الدينية - في اثناء تشكيل الوحدة الابيطالية . نحن يمكننا ان نختلف عن هؤلاء المسلمين في المعتقدات وقواعد

الدين . ولكن لا يمكننا ان نشكر الحق الذي هو لهم في هذه الحالة حق طبيعى وشخصى .

يقول بعض الناس لاقفاء الشك في خلوص ذلك ان كثيرا من هؤلاء المسلمين « احرار الفكر » او كما يقولون هناك في الاراضى

الافريقية « محررون » اى مطلقون من اغلال الدين

نعم انهم يمكن ان يكونوا قد « تحرروا » وتحادوا من روابط الدين .

وأنتهم لا يمكنهم ان يحرروا ويخلصوا من الروابط العائلية والروابط الاجتماعية فكيف يرفض لامسلة، ولزوجة مسلمة ولاخت مسلمة وكيف يرفض لاب مسلم .
والآخ مسلم . ان يساعدوا ويماونوا ذوى القربى اليهم من جهة الدين ؟
فمن هو ذلك الكاثوليكي . ولو كان محررا ومخلصا من اغلال الدين -
الذى صنع غير ذلك ؟

انه يوجد هذا الهام لا بد من توضيحه . وقد يمكن ان يكون تنوير
الرأى العام الافرنسى اقل سهولة واكثر صعوبة من تنوير الرأى
الاسلامى . فهل فى الامر مسألة اتحاد عثماني ؟ وهل تكون حزب برمى
الى غرض ارجاع دولة سلطان استانبول الى ما كانت عليه واعادة القطر
التونسي اليها بصفة طائفة اسلامية او ولاية ؟

انه لا يوجد ذوق فكر متغير بين اعضاء طبقة الخاصة التى ربينا عقولها
وهذا افكارها . - لا يشعر بان الوقت غير مناسب وانه ساء اختياره واختاره
لذلك وان الدين تكون فى نفوسهم هذا الغرض وسعوا في تحضير هذا العمل ،
مجردون من الذكاء ومن الشعور العملى ومن الاخلاص لافرنسية والوفاء لها خطأ
وغايط قائمان على عدم معرفة مصالح القطر التونسى واقراسة والدولة العثمانية .

هذا هو قول معقول سمعناه فى عدة امكنة ونرى من اللازم ان ننقل
هنا فلو كان من الممكن ان تونس والجزائر والمغرب الأقصى وطرابلس
الغرب والقطر المصرى تكون باشكل متجانسة الاجزاء متساوية الاقسام متلازمة
القطعات يكون اهلها مستطاع تكوينهم لجنسية تخضع للدولة العثمانية او تندمج
فيها بصفة قسم متحد معها لا يمكن الاعتقاد بامكان ايجاد الجامعة العثمانية .

ولكن لماذا يصلح هذا الفكر المتيق فكر اتساع الملك فى وقت ترى
الدولة العثمانية اجزاءها متباينة مقاسا .

ان تونس يجب ان تكون محبة ولكن بمن ؟ أباطالية ؟ ولكن فى هذه
الحالة لا يكون بعد الترشع والطوفان والاحتلال الآتية من جهة الايطاليين .
غير السيطرة لا الاشراف والقيامه .

انهم يمدون اليها ببطاقة يريد مصورة فيها الراية الايطالية مرفوعة على
مأذنة جامع في طرابلس الغرب ويقولون لنا انظروا ! ان الراية الافرنسية
لم ترفع قط على جوامعنا . ان الايطالى لا يستولى على اراضينا فقط ، بل
يستولى ، باسم رومة الكاثوليكية على ارواحنا الاسلامية .

ان مصاحبتنا وامبالنا تدفع بنا نحو اتى نخش لها شاكرين ايضا
احترامها لمؤسساتنا ولتقديمها لنا مدينتها .

وان هذا التصريح حدثت عليه في ظروف مختلفة من الناس لم يكن لهم ما يؤملونه
ولا يحفظهم ملى لانى ليس لى طمع فى الحصول على حكم ولا سلطة ولا دور .

فابعاد كل اعتبار بمود على اتقاق التونسيين بالجامعة العثمانية وبإبقاء
الاعتبار المتأيد على الجامعة الاسلامية الذى تكون له وجوه وصفات دينية
والذى يمكن تفسيره بسباب انسابه بسيطة ترى هذه الخاصة مستقلة الفكر
قلقة فى شأن ترقىها الذى يوصلها الى التقدم المعصرى .

ومن ذلك نشأ أزمة روحية ولوانها مقتضرة على عدد قليل جدا
ولكنها لها اهمية نظرا لحد ذاتها ولضعة الناس المؤثرة عليهم .

قلاى شىء يصلح التعليم والتربية الاساسية اذا لم ينفعنا بخيراتها
الثابتة للذين ياتيان بها !

ليقول التونسيون اننا نحصل الآن على التعليم والتربية الافرنسيين
ونحصل على الشعور ببعض الواجبات كما نحصل على الشعور ببعض الحقوق .
ويقولون ايضا ان منا من اعتبروا لائقين للمشاركة فى الحياة
الاقتصادية السيت هذه مكانة قريبة من المشاركة فى الحياة العمومية
اننا نطلب ان نحى من الاعتراف السياسى لحكومة يظهر انها تسعى فى الاتحاد
استبداد منافض مع حقوق الدول الحاضرة المبنية على القوانين الاساسية .
وان كثيرا من الملاحظين الزهين يمكنهم ان يؤكدوا للحكومة
الافرنسية انها اذا راعت قواعد الانصاف ، تستطيع ان تؤمل من
الاهالى المسلمين الوطنيين التونسيين اتفاقهم معها وولاءهم ووفاءهم لها .
ويكون بناء على ذلك حل هذه الازمة بطريقة قانونية وسلمية
علامة على ابتداء دور جديد لاشترك واتفاق واتحاد استقر صميمه
واخصب وآمن (هذا لو كان هناك لزوم لذلك) بين الحاميين والحامين
يدون ان يكون فى ذلك ماس بسلطة افراصة وسيطرتها والسيادة
البابى « الملك لمملكة تونس »

ونفضلوا يا جناب الرصيف المحترم قبول التعبير عن عواطفى الخاصة
(غاستون فالراى)

— انتهى —

